K.J. WHITTINGHAM.

# التقرير السياسي
# للقيادة المركزية
# المقدم الى الكونفرنس الثالث
# للحزب الشيوعي العراقي

IRQ
329.9567
TAQ

من منشورات الحزب الشيوعي العراقي ( القيادة المركزية )
١٩٧٤

DONATED BY:
HELEN LAC[illegible]ER

# التقرير السياسي
# للقيادة المركزية
# المقدم الى الكونفرنس الثالث
# للحزب الشيوعي العراقي

6244878972
IRA 229.9567 TAQ

من منشورات الحزب الشيوعي العراقي – القيادة المركزية –
١٩٧٤

انعقد الكونفرنس الثالث للحزب الشيوعي العراقي
ـ القيادة المركزية ـ في النصف الاول من
كانون الثاني ١٩٧٤ .

## ايها الرفاق

ينعقد الكونفرنس الثالث للحزب الشيوعي العراقي ( القيادة المركزية ) في ظروف داخلية خطيرة ، حيث اشتدت ازمة الحكم المستعصية ، ولم تزل القضية الكردية ابعد ما تكون عن الحل الديموقراطي العادل ، وتعمقت الازمة الاقتصادية ، واشتدت الضائقة المعاشية التي تعاني منها جماهير الشعب ، في حين تستمر سياسة القمع وسلب الحريات الديموقراطية ، والمساومات على مصالح البلاد الوطنية .

و على النطاق العربي وضعت المؤامرة الامبريالية الرجعية قيد التنفيذ لتصفية حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية ولحرمان شعب فلسطين من حقه في وطنه المحتل ، وتثبيت الكيان الصهيوني ، وادامة احتلاله للاراضي العربية . وتتصاعد مساعي الامبريالية الامريكية لاحكام سيطرتها على المنطقة وترسيخ نفوذها لدى الحكومات المتخاذلة ، واستعمال الثروات النفطية العربية تحت هيمنتها لدعم مكانتها الاقتصادية المتدهورة على حساب الدول الامبريالية الاخرى في اوربا الغربية واليابان .

ويتفاقم تكالب الدولتين الاعظم لاقتسام مناطق النفوذ في المنطقة العربية والعالم . ويأتي هذا كله مع انتقال مركز ثقل الصراع الامبريالي بين الدولتين الاعظم والدول الامبريالية الاخرى الى الشرق الاوسط ، لأسباب تتعلق بما يحتويه من احتياطي نفطي كبير ، واشتداد « ازمة الطاقة » ، وهزيمة العدوان الامبريالي الامريكي على فيتنام وشعوب الهند الصينية ، والمساومات

الدولية لإجراء « تسوية » لمناطق النفوذ في القارة الاوربية .

ان هذا التقرير سوف يتطرق الى جميع تلك التطورات الداخلية والعربية والعالمية ، مركزاً على اوضاع العراق السياسية ، ومشخصاً السمات الخاصة لطبيعة النظام الرأسمالي البيروقراطي السائد في البلاد ، محدداً خط الحزب السياسي ، وموضحاً طريق النضال امام الجماهير الشعبية للخروج من المأزق الخطير الذي انتهت اليه البلاد نتيجة طبيعة السلطة القائمة ونهجها المعادي للشعب ، وتفاقم التكالب الامبريالي على العراق باعتباره ساحة اساسية لتنافس المصالح الامبريالية وجسراً ارضياً يربط الخليج العربي واحتياطه النفطي الكبير ، ببلدان البحر الابيض المتوسط .

## (١) مسيرة الحكم القائم واشتداد ازمته المستعصية :

لقد جيء بالحكم القائم كما هو معلوم، في وقت كانت الحركة الثورية في تصاعد وانتعاش تتوجت بانتفاضة الاهوار في بداية حزيران ١٩٦٨ ، وفي وقت اضحت الزمرة العارفية الحاكمة اعجز من ان تتصدى للمد الثوري المتنامي ، واضعف من ان تنفذ المشاريع الامبريالية الاجنبية لأستثمار خامات الكبريت ، ولأحكام السيطرة على ثروات العراق النفطية ، وتعطيل مفعول القانون رقم ٨٠ . ولقد كانت سياسة البريطانية تسعى لايجاد حكم في بغداد يخدم مشاريعها لتدعيم نفوذها المتداعي في الخليج العربي ، وتغطية انسحاب قواتها المسلحة من المنطقة . لقد كانت هذه الدوافع الاساسية وراء انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ «الابيض» .

ومعلوم ان الفترة الاولى لحكم القائم كانت تعكس الوفاق الآني بين المصالح البريطانية المهيمنة على اقتصاد العراق وبين المصالح الامريكية التي كانت تطمح لمد نفوذها الى مجمل منطقة الخليج اثر الانسحاب البريطاني . غير ان فترة الوفاق



الانكلو ـ الامريكي هذه لم تدم غير أيام معدودات انتهت بطرد جماعة لنايف ـ الداود ربيبة المصالح الامريكية ، واستحواذ جماعة البعث الحاكم ، ومن ورائها النفوذ البريطاني ، على كامل مقاليد السلطة في ٣٠ تموز ١٩٦٨ .

لقد أوكل الى الزمرة الحاكمة الجديدة ضرب الحركة الوطنية بجميع فصائلها وتصفيتها واحدة تلو الاخرى ، بعد ان كانت قد تمرست في أساليب القمع ايام حكمها الاول عام ١٩٦٣ ، وتدربت في مدارس المخابرات الاجنبية .

ولقد اتخذت السلطة الفاشية الجديدة منذ البداية سياسة مزدوجة قوامها القمع الدموي والتضليل السياسي . فقد اعلن عن اطلاق سراح السجناء السياسيين ، واعادة المفصولين الى وظائفهم ، واغلق سجن نقرة السلمان الصحراوي ، في نفس الوقت الذي اعيد فيه فتح مسلخ قصر النهاية في بغداد . ونظمت اجهزة سرية خاصة لاغتيال وتعذيب المواطنين ، ثم عين ناظم كزار مديراً عاماً للأمن ومسؤولا مباشراً على رهط الجلادين والقتلة . وقد انقضت اجهزة السلطة على القوى الوطنية جميعاً ولم تستثنى واحدة منها ، بل شملت حملات القمع حتى القوى الموالية للفاشية مثل الحزب التحريفي العراقي ، الذي اتخذ منذ البداية موقفاً مساندا للحكم الفاشي الجديد .

لقد كان حزبنا هدفاً لأشرس حملات الحكم الدموية ، ابتداء من الهجوم على عمال الزيوت النباتية ، ثم اعدام الشهيد الطالب الرفيق مطشر حواس في ٥ كانون الثاني ١٩٦٩ . وقد كان هذا ايذاناً بحملة وحشية على جميع القوى التقدمية ولم تقتصر على حزبنا الشيوعي العراقي ، خاصة بعد ان ائتلف مؤيدو الاحزاب الوطنية بتشكيل الجبهة الطلابية التقدمية . وفي شباط ١٩٦٩ تعرض حزبنا لهجوم غادر في مقهى المسجية ذهب ضحيته نحو عشرين شهيداً سقطوا تحت

التعذيب وعلقات من المعتقلين والمشردين. وفي الوقت نفسه استأنفت السلطة القتال ضد الشعب الكردي ، بعد ان وعدت بحل القضية الكردية واتخذت مواقف مراوغة من الحركة القومية الكردية . وازاء تدهور اوضاع السلطة واشتداد عزلتها عن الجماهير وهي ما زالت ضعيفة لم تحكم قبضتها بعد على مقاليد السلطة واجهزة الجيش والمخابرات ، فقد لجأت الى مغازلة الامبريالية الاشتراكية ، فمنحت صفقة الكبريت الى التحريفية البولونية ، وعقدت اتفاقية لاستثمار حقول شمال الرميلة النفطية مع الاتحاد السوفياتي ، بعد ان كانت حكومة عارف قد اعلنت عن نيتها بعقد تلك الاتفاقية قبل سقوطها . ثم اكملت اجراءاتها «التقدمية» بالاعتراف بالمانيا الديموقراطية .

ومع تعثر حملة السلطة العسكرية ضد الحركة التحررية الكردية ، وبدفع من الدبلوماسية البريطانية ، خطت السلطة التائمة خطوتها الكبيرة الثانية في التضليل السياسي وكسب الوقت . ومع اقتراب موعد تنفيذ الانسحاب البريطاني في نهاية عام ١٩٧١ ، وتعثر المساومات البريطانية - الامريكية ( كما انعكست في انقطاع المفاوضات البريطانية - الايرانية ) حول شروط تقاسم النفوذ في الخليج بعد الانسحاب البريطاني ، أشارت المصالح البريطانية الى الحكم القائم بايقاف القتال في كردستان ، وتكليف الدوائر السوفياتية واتباعها المحليين بدور الوساطة لتحقيق هدنة جديدة ، بغية تدعيم السلطة وانقاذها من الانهيار المحتوم . وكانت الدبلوماسية البريطانية تهدف ايضاً الى استعمال حكم بغداد والجيش العراقي ، بعد انهاء القتال في كردستان ، لأغراض المساومات مع الامبريالية الامريكية التي دفعت بالحكم الشاهنشاهي لإحتلال مناطق معينة من شط العرب ، والاعتداء على سيادة العراق ومياهه الوطنية .



وكما هو معروف فقد أعلنت السلطة عن ايقاف القتال في كردستان بعد مفاوضات طويلة ، واذاعت بيان ١١ آذار ١٩٧٠ وسط تهليل الاذاعة البريطانية وتلويحها بتحرك الجيش العراقي نحو الخليج .

لقد تضمن البيان على وعد بتحقيق « الحكم الذاتي » خلال اربع سنوات تنتهي بآذار ١٩٧٤ . ومعروف بان السلطة قد استغلت ظروف الهدنة لإحكام سيطرتها على البلاد ، فوجهت اشد الضربات للقوى الوطنية ثم ما لبثت ، كما حذر حزبنا في بيان اواخر كانون الاول ١٩٦٩ ، ان بادرت الى حبك المدائس لضرب الحركة القومية الكردية ، فدبرت مكيدة لاغتيال قادتها لكن مكيدتها باءت بالفشل . لقد اثبتت هذه الوقائع صحة موقف حزبنا وتشخيصه لحقيقة سياسة السلطة المعادية لطموحات الشعب الكردي لتحقيق مطالبه القومية المشروعة . ولقد اتجهت السلطة الى اعادة تسليح قواتها بالاسلحة السوفياتية ، واستمرت في الاستعداد لحرب شوفينية جديدة تتوفرها في الوقت المناسب لها .

ونتيجة لأعتمادكيان اسلطة القائمة على اجهزة القمع وسياسة الارهاب ، فقد استأثرت الاجهزة القمعية بسلطات واسعة شبه مطلقة ، تبيح لها اعتقال المواطنين وانتهاك الاعراض وقتل السجناء ورمي الجثث في الشوارع واستخدام اقسى اساليب التعذيب الجسدي والنفسي واستعمال موارد الدولة المالية دون حسيب او رقيب . وبسبب ازمة الحكم واستفحال عزلته الداخلية والخارجية فقد اصبح جهاز القمع السلطة العليا في البلاد ، وقد ساد جو من الارهاب والتجاوزات على حقوق المواطنين قلما شهد له مثيل من قبل ، باستثناء الفترة التي تلت ٨ شباط ١٩٦٣ .

ومع بداية عام ١٩٧٢ ظهرت بوادر جديدة لتعمق أزمة الحكم وتصد
العلاقات الحميمة التي تربطه بالامبريالية البريطانية ، بعد صفقتها مع الرجع
الايرانية حول الخليج ، واحتلال ايران للجزر الثلاث . وقد انعكس هذا التصد
ـ الذي لايعدو ان يكون جزئياً ومؤقتاً ـ في تغير موقف السلطة المساند للمشرو
البريطاني لإقامة (اتحاد لأمارات الخليج) . ومعروف بان هذه التطورات
قد ادت الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا واتهامها بمحاولة انقلابية
وقد اتخذت الامبريالية البريطانية من جانبها مواقف ضغط على السل
القائمة من اجل إبطال القانون رقم ٨٠ ، والتخلي عن ( اتفاقية استثمار نف
شمال الرميلة ) التي كانت قد اوشكت على الاكتمال .

وعليه فقد خفضت شركة نفط العراق انتاجها من حقول كركوك
بداية عام ١٩٧٢ ، استعداداً للمساومات والضغوط الجديدة ، وابعاد احتم
التأميم عن نفط البصرة الاكثر غزارة . وفي ظروف عزلة السلطة فقد وجد
نفسها مدفوعة ، دون رغبة منها ، الى تأميم شركة نفط العراق في الاول
حزيران ١٩٧٢ . وبسبب من طبيعة السلطة القائمة فأن خطوة التأميم ه
انتهت بمساومة جديدة مع الامبريالية البريطانية ، وإستثناء المصالح الفرنس
من اجراءات التأميم . وقد عوضت شركة نفط العراق تعويضات تفر
باضعاف القيمة الصافية لمنشآتها الثابتة . كما منحت شركة نفط البصرة (
المؤممة ) حق رفع انتاجها الى (٨٠) مليون طناً ، الامر الذي أبطل مفعو
التأميم بتحويله ارباح الشركات الاجنبية في حقول كركوك المؤممة ا
حقول البصرة الاكثر حجماً .

ولقد فضح حزبنا هذه المساومة في بياناته السابقة وليس من حا



الدخول في تفاصيل هذا الموضوع ثانية . وقد اوضح حزبنا بان فحوى
اجراءات التأميم والمساومات اللاحقة حولها كانت تعني نقل ارباح
الاحتكارات الاجنبية من ( جيب الى جيب ) .

وخلال هذه الفترة ، اتجهت السلطة القائمة لدعم كيانها المتداعي نحو
الامبريالية السوفياتية ، فعقدت معاهدة ( ٩ ) نيسان ١٩٧٢ غير المتكافئة
مع الاتحاد السوفياتي ، وفرطت بسيادة العراق الوطنية ومنحت الاساطيل
السوفياتية التسهيلات في الموانيء العراقية . وقد اعلن صدام التكريتي عن
النية لأقامة « تحالف استراتيجي » بين الحكم القائم في العراق والاتحاد
السوفياتي . غير ان النفوذ البريطاني لم يختف في العراق رغم هذا
« التحالف الستراتيجي » الجديد . وقد دخلت المصالح السوفياتية بشكل
أوسع ، وتوفرت للسلطة القائمة امكانية اللعب على اكثر من حبل امبريالي
واحد ، خاصة وان الامبريالية السوفياتية كانت مستعدة لتقديم « المساندة
المناسبة » بالنظر لأهتمامها بايجاد موقع قدم لها في منطقة الخليج العربي
وبالنظر لتدهور النفوذ السوفياتي في مصر .

بيد ان هذه المناورات جميعها لم تنقذ السلطة من ازمتها المستحكمة وعزلتها
الخانقة عن جماهير الشعب ، فقد اشتدت الازمة بدلاً من ان تنفرج ، وانعكس
ذلك في التصفيات بين اجنحة السلطة المختلفة . فقد ابعد حردان التكريتي
احد الرؤوس المدبرة لانقلاب ١٧ تموز ، ثم أغتيل في الكويت عام ١٩٧١ .
وبعد ذلك ابعد كل من صلاح التكريتي وصالح مهدي عماش ، وزير
الداخلية ، رأسا اركان السلطة القائمة ، وكذلك عبد الكريم الشيخلي ،
وظل الصراع الخفي يستعر بين الجناح التكريتي وبين الجناح الذي يقود

عبد الخالق السامرائي بالتحالف مع جماعة ناظم كزار وجلادي قصر النهاية. وقد انتهى الامر كما هو معروف بمحاولة كزار ورهطه من الجلادين للاستئثار بسلطة الدولة في الاول من تموز ١٩٧٣ . ولقد تلت ذلك تصفيات دموية واسعة اعلن قسم منها. وظل القسم الاخر طي الكتمان .

لقد كانت محاولة ناظم كزار الانقلابية الفاشلة تمثل مرحلة جديدة في تعمق ازمة الحكم القائم وسقوط هيبة الفاشية . فلقد وجدت السلطة نفسها مكشوفة هزيلة الكيان امام انظار الجماهير ، الامر الذي دفع بها للتنصل من مسؤوليتها عن الجرائم المقترفة بحق القوى الوطنية والتقدمية وإلقاء تبعتها على ناظم كزار وجماعته. ثم مالبثت ان اعلنت عن غلق قصر النهاية وأمرت بتهديم زنزاناته وتحويله الى حديقة عامة. الا ان الجماهير الشعبية تدرك من تجاربها المرة ان هذا لايعني نهاية الإرهاب الفاشي في العراق ، فما دامت السلطة التي اقامت قصر النهاية موجودة ، فإن الارهاب والقمع سوف يستمران ، وإن بدرجات متفاوتة الحدة تبعاً لتصاعد الحركة الجماهيرية وتعمق ازمة الحكم . وفي هذا الخصوص ، ينادي حزبنا جماهير الشعب وجميع القوى الوطنية والتقدمية بمضاعفة نضالها ضد الأرهاب وسياسة القمع الدموي ، والمطالبة بغلق جميع السجون السياسية العلنية منها والسرية ، ذلك ان النضال الجماهيري وفضح جرائم السلطة وتعبئة الرأي العام الديموقراطي ضد اجراءات القمع ، هو الطريق الوحيد للحد من الارهاب وتمهيد الطريق لانهاء الحكم الفاشي ، لاالتعويل على وعود السلطة الكاذبة ، او تبريرات اذنابها من التحريفيين والانتهازيين .

ولقد اتخذت السلطة بعد سقوط جماعة كزار صفة عشائرية اكثر وضوحاً



من ذي قبل ، وتركزت سلطات الدولة بايدي رئيس الجمهورية الذي سارع لتعديل الدستور لضمان هذه الغاية ، وتحول شكل الحكم القائم الى دكتاتورية شبه فردية . ولا بد ان تكشف الايام عن تمزقات جديدة داخل صفوف السلطة بسبب تعمق ازمة الحكم وتقلص الزمرة الحاكمة . وازاء هذه التطورات قامت السلطة بمناورات سياسية وتراجعات جزئية الهدف منها تدعيم كيانها المتداعي ، وتوسيع قاعدتها الضيقة . فقد اعلن عن قيام « الجبهة الوطنية والقومية التقدمية » مع الحزب التحريني العراقي ، بعد ان عين اثنان من اقطابه في مناصب وزارية ، ثم ما لبثت السلطة ان منحته جريدة يومية ومقرات علنية في بعض المدن العراقية . وقد تحول الحزب التحريني بشكل كامل الى ذيل للسلطة القائمة مهمته تزيين صفحتها السوداء ، والعمل على ترسيخ النفوذ السوفياتي في العراق . ان ما يسمى بـ « الجبهة الوطنية » ليس الا تحالفاً صورياً اقامته السلطة لخدمة سياستها المعادية للشعب ، ولتغطية اوضاعها المتردية ولغرض المساومات على حساب الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي .

وعلى النطاق الدولي حاولت السلطة مسك الجسور الى الامبريالية الامريكية ، وضاعفت تجارتها مع بريطانيا ، ومنحت الشركات الامريكية مقاولات كبيرة لانشاء الميناء العميق في جنوب العراق ، ثم اعلنت عن انشاء مجمع للحديد بالتعاقد مع الشركات الفرنسية بعد ان ألغت اتفاقاً سابقاً مع الاتحاد السوفياتي حول المشروع المذكور . وتتوارد الانباء عن صفقات جديدة كبيرة مع الامبريالية اليابانية .

ان هذه الاجراءات تعكس اوضاع السلطة المتردية ومحاولتها إيجاد الروابط مع اكثر من دولة امبريالية واحدة ، ولتظاهر بالاستقلال ، على ان جوهر سياسة

السلطة ظل كما هو ، سوى ان الزمرة الحاكمة اصبحت اضيق من السابق واكثر انكشافاً امام انظار الجماهير ، لذلك اقتضى الحال اتخاذ اجراءات تضليلية معينة للتستر على هذه الحقيقة . ولقد جساءت حرب تشرين الاخيرة لتزيد من تعقيد الوضع السياسي ومن تخبط السلطة واشتداد ازمتها المستعصية .

ان المظاهر المتناقضة في اجراءات السلطة ، وسياستها التمعية في الداخل ومحاولتها الظهور بمظهر الدولة المستقلة « التقدمية » في الخارج ، ومسيرتها المتعرجة وتخبطها المستمر وتعمق ازمتها السياسية واشتداد الازمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد ، كلها امور تصبح غير ذات معنى ما لم توضح الطبيعة الاجتماعية الطبقية للسلطة القائمة .

## ( ٢ ) الطبيعة الطبقية للسلطة القائمة :

لقد طرحت الاوساط التحريفية المعاصرة نظرية مفادها ان «البرجوازية الصغيرة التقدمية» قد صعدت الى الحكم في عدد من بلدان العالم الثالث ، وانها تقود بلدانها في «طريق التطور اللارأسمالي» نحو الاشتراكية . وقد اطلق سوسلوف على هذه الطبقة الحاكمة اسم « الديموقراطية الثورية » ، ثم جاء بريجنيف بتقريره الى المؤتمر الرابع والعشرين ، بتسمية اكثر سخاءاً فاطلق عليها اسم « الدول ذات الاتجاه الاشتراكي » .

وانطلاقاً من هذه النظرية الزائفة اطلق التحريفيون العراقيون صفة «التقدمية» على السلطة القائمة التي تنتهج بتقديرهم «طريق التقدم الاجتماعي» ، كما تكرم ايضاً بوناماريوف في زيارته الاخيرة للعراق حيث اعلن بتاريخ (٧٣/١١/٢٩) مقيماً الحكم القائم ، بما يلي :

« فتح ١٧ تموز مرحلة جديدة . ففي هذا اليوم جاء الى الحكم حزب



البعث العربي الاشتراكي ، وانفتحت امام العراق آفاق مواتية للتطور والتقدم الاجتماعي . ولهذا السبب بالذات استطاع العراق ان يحتل مكانة بارزة بين الأنظمة العربية التقدمية » .

ان حزبنا قد رفض هذه النظرية التحريفية واوضح تناقضها والتعاليم الماركسية ـ اللينينية ، مشيراً الى ان هذه النظرية كانت قد اطلقت لغرض خدمة المطامع الامبريالية السوفياتية للتوسع ، وتعزيز نفوذها في بلدان العالم الثالث .

وناقش حزبنا هذا الموضوع بصورة مفصلة في كراس ( الحزب الشيوعي العراقي والتحريفية العالمية المعاصرة ) ، ولانرى ضرورة معالجة هذه القضية ثانية ، الا بالقدر الذي يتعلق بموضوع تقريرنا هذا . لقد قال لينين :

« ان البرجوازية الصغيرة لاترغب **ولاتستطيع** الاستيلاء على السلطة لوحدها وبصوره مستقلة ، كما برهنت على ذلك تجربة جميع الثورات ، وكما يبرهن عليه علم الاقتصاد الذي يوضح انه في قطر رأسمالي ، من الممكن الوقوف مع الرأسمال ، كما انه من الممكن الوقوف مع العمل ، ولكنه من المستحيل الوقوف بينهما طويلا » .

[ المؤلفات الكاملة ـ باللغة الانكليزية ـ

المجلد(٩) صفحة(٣٠١) التأكيد وارد في الاصل ]

وينطلق حزبنا في تقييمه للحكم القائم من كونه يمثل فصيلة من فصائل البرجوازية البيروقراطية ، التي تناوبت سلطة الدولة في العراق منذ انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ . وان هذه الطبقة تتكون من عدد من الفصائل او الطغمات العسكرية والعشائرية ، وتستند بالاساس على القشرة العليا من العسكريين والبيروقراطيين المتشعبين في اجهزة الدولة . لقد كانت السلطة الحالية تمثل

حزب البعث الحاكم الذي عرف بايمانه في قمع الحركة الديموقراطية والشيوعية وبارتباطاته التاريخية بالامبريالية الاجنبية . وإثر التصفيات الدموية بين اجنحة الحكم وخاصة بعد محاولة كزار الفاشلة ، اتخذت السلطة شكلا عشائرياً ، وصفة دكتاتورية شبه فردية ، رغم بقاء واجهة الحكم الحزبي .

ان الطبقة البرجوازية البيروقراطية تستمد كيانها من مركزها المهيمن في سلطة الدولة ، فطالما هي خارج الحكم فانها لاتمثل سوى الانحدار الطبقي لافرادها المكونين عادة من العسكريين الكبار وابناء الاقطاعيين وحفاة البروليتاريا (من السفاكين واللصوص ومستخدمي سباق الخيل الخ) ، وطموح هؤلاء للاستيلاء على السلطة مجدداً لما ينطوي عليه ذلك من امتيازات وموارد مالية ومراكز « محترمة » . فليس المهم في هذه الطبقة الانحدار الإجتماعي لأفرادها وانما امتلاكها لزمام الدولة واجهزتها العسكرية والبيروقراطية وموارد ها المالية الهائلة . ان هذه الطبقة معادية للغالبية الساحقة من الشعب .

ويمكن لمس هذه الحقيقة من تناقض البرجوازية البيروقراطية مع الطبقات الوطنية ، العمال والفلاحين والبرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة .

فإرتباط اعداد كبيرة من افراد البرجوازية الصغيرة بجهاز الدولة كموظفين ومستخدمين في المؤسسات الحكومية يدفع فئة معينة من هذه الطبقة الإنضواء تحت لواء البيروقراطية الحاكمة والانتماء الى فصائلها المختلفة ، وبذلك تكون القاعدة الاجتماعية لحكم البرجوازي البيروقراطي . وهذه الفئة الرجعية في البرجوازية الصغيرة تخدم مصالح اسيادها البيروقراطيين العسكريين ، ولاتمثل مصالح البرجوازية الصغيرة من هي حيث طبقة . ذلك ان غالبية ابناء الطبقة البرجوازية الصغيرة يسحقون من قبل الحكم البرجوازي



يقراطي عن طريق الارهاب السياسي وارتفاع الاسعار واجراءات
ل والاعتقال الكيفية وسد سبل العيش في وجوههم . وهذا ما يدفع
واسعة من الطلبة والمثقفين والموظفين الصغار واصحاب الدخل المحدود
رجة السلطة البرجوازية البيروقراطية ، وبذلك يكونون لاحدى القوى
نيسية للجبهة الوطنية التقدمية المعادية للفاشية والامبريالية والرجعية .

اما علاقة البرجوازية الوطنية بالبرجوازية البيروقراطية ، فهي علاقة
ية في الاساس . ذلك ان الاخيرة قد صعدت الى كراسي السلطة عام ١٩٦٣
اسقاطها حكم قاسم الذي كان يمثل ، الى درجات كبيرة ، مصالح البرجوازية
طنية العراقية . ثم جاءت تأميمات عام ١٩٦٤ كضربة قاصمة للصناعات
جوازية الوطنية وجهتها الفصيلة المعارضة من البرجوازية البيروقراطية ،
د نقلت تلك التأميمات رؤوس الاموال البرجوازية الخاصة الى قطاع
لة البيروقراطي . وسار حكم ١٧ تموز على سياسة اشد عداءاً للبرجوازية
لنية ، فسلط عليها الارهاب وحرمها من كل وسيلة للتعبير وصادر
قها في التنظيم السياسي ، شأن سائر الطبقات الوطنية الاخرى .

ولابد من الاشارة الى ان البرجوازية الوطنية اصبحت عاجزة اكثر
ذي قبل عن التحرك السياسي بسبب ضعفها واستنفاذ معظم قوتها السياسية
اقتصادية لخسارتها معظم مؤسساتها الصناعية والمصرفية وفقدانها لأهم
انها السياسيين . ومع ذلك تظل فئات معينة منها قادرة على العمل الوطني
كن ان تنظم الى الجبهة المعادية للبيروقراطية والفاشية . والى جانب هذه
ات التقدمية من البرجوازية الوطنية هناك فئات اخرى آثرت الهروب من

الميدان وهربت رؤوس اموالها الى خارج العراق. في حين بدأت السلطة بمحاولة شراء فئات اخرى منها بواسطة المناصب الحكومية والمساهمة في الشركات المختلطة ، مثل ( شركة الصناعات الالكترونية ) وغيرها .

اما في الريف فقد صممت السلطة القائمة لايجاد قاعدة اجتماعية لها عن طريق توسيع علاقات رأسمالية الدولة في الريف ، وخلق برجوازية ريفية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالسلطة البيروقراطية ، وتأجير الاراضي لابنـاء الاقطاعيين وبيروقراطي المدن ، وانعاش بقايا الاقطاع ، وتجنيد القصوص والقتلة لمحاربة الفلاحين الثوريين ، وارهاب جماهير الفلاحين الفقراء .

وقد كان اول اجراء حكومي في هذا الاتجاه هو تمليك المضخات المسائية وبعض المكائن الزراعية لعدد من الجمعيات الفلاحية التي يرتبط رؤساؤها بالسلطة القائمة . وتشير الاحصاءات الرسمية الى ان السلطة قد ملكت نحو ( ٤٨٠ ) مضخة الى نحو (١٧٣) جمعية فلاحية، كما عدلت السلطة قانون الأصلاح الزراعي واصدرت القانون رقم ( ١١٧ ) لسنة ١٩٧٠ ،الذي جاء، رغم فقراته «التقدمية» الشكلي، لصالح انعاش رأسمالية الدولة في الريف ، وايجاد قاعدة اجتماعية ريفية للسلطة الفاشية. فقد خول القانون المذكور - بموجب مادته الحادية والاربعين - الجهاز الحكومي صلاحية انشاء «جمعيات تعاونية» لتكون واسطة لربط فئات معينة من سكان الريف بالسلطة القائمة، عن طريق القروض الحكومية والامتيازات التي تمنح لرؤساء هذه الجمعيات . وحسب الاحصاءات الرسمية المتوفرة فانه قد تم تشكيل نحو ( ٨٤٠ ) جمعية من هذا النوع تضم نحو ( ١٣٥ ) الف عضواً.



وعلى الرغم من اجراءات السلطة في الريف ومحاولاتها خلق فئات اجتماعية موالية لها، فانها لم تقدم غير القلة والدمار للغالبية الساحقة من الفلاحين، وهذا ما يظهر جلياً من نظرة خاطفة على اوضاع ملكية الارض في الريف العراقي اليوم، وبعد خمسة عشر عاماً على سن اول قانون اصلاح زراعي. ان الاحصاءات الرسمية التي اصدرتها وزارة التخطيط العراقية ووزارة الاصلاح الزراعي تظهر ما يلي :

ان نصف مجموع الفلاحين في العراق ما زالوا بدون شبر من الارض، في حين تبلغ نسبة الملكيات الاقطاعية والاراضي الزراعية غير الموزعة نحو نصف مجموع الاراضي الزراعية البالغة نحو (٣٠) مليون دونماً، وان مجموع مساحة الاراضي التي وزعها الاصلاح الزراعي لم يزد على (٨ر٤) مليون دونماً ، قسمت على (١١٨) الف عائلة فلاحية . واذا اضفنا مساحة الاراضي المؤجرة من قبل الاصلاح الزراعي ، والبالغة نحو ( ٨ ) مليون دونماً أجرت الى نحو (٢٢٦) الف عائلة فلاحية، فيكون مجموع الارضي التي وزعها او اجرها الاصلاح الزراعي على الفلاحين نحو ( ١٣ ) مليون دونماً تعادل اقل من نصف الاراضي الزراعية في العراق، قسمت او أجرت الى نحو (٣٤٤) الف عائلة فلاحية تعادل نحو ثلث سكان الريف . وقد اعترف احد المدافعين عن السلطة القائمة وهو الوزير التحريفي مكرم الطالباني، بانه حتى بعد تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الذي سنته السلطة القائمة بكامله ، فسوف يظل الاقطاعيون يستحوذون على نحو (٢٩٪) من الاراضي المزروعة ويستغلون نحو ( ١٤٠ ) الف عائلة فلاحية تعادل نحو خمس سكان الريف العراقي.

ويضاف الى هذا كله التدهور المستمر لخصوبة الارض التي يمتلكهـ

الفلاحون نتيجة تراكم الاملاح بسبب اهمال الدولة لانشاء المبازل ووسائل الصرف. ولقد قدر ان نحو (٧٠٪) من مجموع الاراضي الزراعية قد تلفت نتيجة تراكم الاملاح وان نحو (٥٠) الف دونماً من الاراضي يسحب سنوياً من الانتاج الزراعي لنفس السبب. وقد حلت الآن كارثة اخرى بفلاحي مناطق الفرات بسبب شحة المياه بعد بناء سد الفرات في سوريا.

وهكذا كانت الحصيلة النهائية لسياسة السلطة البيروقراطية القائمة في الريف، هي استمرار تقلص الانتاج الزراعي والحيواني ودمار الفلاحين، الامر الذي حمل اعداداً كبيرة منهم للهجرة الى المدن سعياً وراء لقمة العيش. وهذا يؤدي بالطبع الى تضخم جيش البطالين واشتداد المنافسة بين العمال مما يتسبب حتماً في انخفاض مستوى الاجور وتدهور معيشة الطبقة العاملة.

ويتوضح من الاحصاءات الرسمية ان ظاهرة افراغ الريف من المنتجين اخذت تتسع في السنوات الاخيرة. فقد كان سكان الريف عام ١٩٥٧ يشكلون نحو (٦١٪) من مجموع سكان العراق، ثم انخفضت هذه النسبة الى (٤٠٪) عام ١٩٧٢، ويقدر لها ان تنخفض الى نحو (٣٠٪) عام ١٩٨٠.

وتعاني الطبقة العاملة استغلالاً مزدوجاً في ظل الحكم البرجوازي البيروقراطي، فهي اضافة الى الاستغلال الراسمالي تعاني ايضاً، شأن سائر فئات الشعب الاخرى، الاستغلال البيروقراطي الذي تمارسه السلطة عن طريق نهب موارد الدولة الاخرى لحد كبير مشاريع التنمية ارضاءاً لأطماع البيروقراطيين والعسكريين، وعن طريق سلب قوت الشعب. ويجري هذا الاستغلال البيروقراطي المزدوج الى جانب الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد الوطني والطبقي في القطاع الامبريالي الاجنبي والقطاع المحلي الخاص.



ان الطبقة العاملة العراقية لم تلق في ظل الحكم القائم غير تردي احوالها المعاشية وانخفاض المستوى الحقيقي للأجور بسبب الارتفاع المستمر في الاسعار، وغير مصادرة حقوقها النقابية والسياسية. والى جانب ذلك تفشت البطالة وساد الارهاب والقمع الكيفي. ولقد فرضت على العمال نقابات صفراء تعمل كأجهزة قمع بايدي السلطة القائمة، وقد حرمت الطبقة العاملة من حقها في انتخاب ممثليها الشرعيين ليعبروا عن ارادتها ويدافعوا عن مصالحها المعاشية وحقوقها الديموقراطية. فالنقابات الحكومية لم ترفع صوتاً في يوم من الايام دفاعاً عن مصالح العمال واحتجاجاً على اوضاعهم المتردية. اذ تشير الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٧١ عن وجود نحو (٦٠) الف عاملا عاطلا عن العمل مسجلين لدى دوائر الاستخدام الحكومية، هذا عدا الوف العمال العاطلين غير المسجلين. وتقدر نسبة البطالة في المدن بنحو (١٠٪) من مجموع الطبقة العاملة على اقل تقدير. كما تشير الاحصاءات الرسمية القليلة المتوفرة، بان المعدل الحقيقي لاجور العمال قد انخفض. علماً انه بالرغم من ان معدل اجور العمال، الماهرين وغير الماهرين، في الصناعات التحويلية قد ارتفع من (٧٥٣) فلساً في اليوم عام ١٩٦٨ الى (٧٨٣) فلساً عام ١٩٧٠، وهذا يعادل زيادة نحو (٤٪) عن معدل عام ١٩٦٨، فان المعدل الشهري لأسعار المستهلك، خلال الفترة نفسها، قد ارتفع بنحو (١١٪)، وهذا يعني ان المستوى الحقيقي لأجور العمال قد انخفض بنسبة (٧٪)، وان الاسعار قد ارتفعت بنسبة تعادل ثلاثة اضعاف نسبة زيادة الاجور تقريباً.

ورغم الارهاب الدموي وقمع اضرابات العمال بوحشية فان سخط الطبقة العاملة قد حمل السلطة القائمة على اصدار تشريعات برفع الحد الادنى لاجور

العمال غير الماهرين من القطاع الحكومي من (٤٥٠) فلساً الى (٥٥٠) فلساً في (٢ / ٩ / ١٩٧٣).

بيد ان هذه الزيادة لم تكف لسد الفرق الفاحم عن ارتفاع الاسعار. لذلك فان على طبقتنا العاملة ان تخوض النضال الجماهيري من اجل الدفاع عن مصالحها المعاشية وحقوقها النقابية والسياسية ، ومن اجل رفع الحد الادنى لأجور العمال غير الماهرين الى (٨٠٠) فلساً ، كما عليها النضال من اجل تحقيق زيادة في اجور جميع العمال بنسبة لاتقل عن (٥٠٪) لتلافي الارتفاع في الاسعار . وعليها ان تناضل من اجل نقابات تسهر على مصالحها وتطالب بربط مستوى الاجور بمستوى الاسعار كحد ادنى لمطالب الطبقة العاملة .

* * *

مما تقدم يظهر جلياً بأن السلطة القائمة ، رغم كل ادعاءاتها التقدمية والاشتراكية هي سلطة لا تمثل سوى فئة صغيرة تافهة معادية للغالبية الساحقة من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية ، وانها تعتاش على كد جماهير الكادحين وعلى حساب الموارد المالية الهائلة للدولة . لذلك فأن الاساس الاجتماعي لقيام جبهة وطنية وتقدمية معادية للفاشية والبرجوازية البيروقراطية والامبريالية هو اساس واسع جداً . فالطبقات الاجتماعية التي يمثلها انهاء حكم البرجوازية البيروقراطية والحكم الفاشي والاستغلال الامبريالي لثرواتنا الوطنية تشمل العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن والفئات التقدمية من البرجوازية الوطنية ان مصالح هذه الطبقات تلتقي جميعاً في انهاء الحكم الفاشي ، و



الازمة السياسية والاقتصادية ، واقامة حكم ائتلاف وطني ديموقراطي يمثل مصالح الطبقات الوطنية جميعاً .

وانطلاقاً من هذا التقدير الطبقي لطبيعة السلطة القائمة فان حزبنا يدعو جميع القوى الوطنية والعناصر الخيرة الى الاتحاد والنضال

## جبهة وطنية تقدمية

من اجل احداث تغييرات اساسية في أوضاع العراق السياسية بانهاء التحكم الفاشي العشائري واقامة حكم ائتلاف وطني ديموقراطي يعمل على انجاز المهام الوطنية والديموقراطية العاجلة ومنها الحكم الذاتي لكردستان العراق ، وتمهيد الطريق لاقامة جمهورية ديموقراطية شعبية بقيادة الطبقة العاملة .

ان المهمة الوطنية العظيمة لانهاء الأوضاع السوداء القائمة لا يمكن ان تتحقق بنضال قوة وطنية بمفردها ، بل تقتضي النضال الموحد لجميع القوى الوطنية والتقدمية بجبهة موحدة معادية للفاشية والامبريالية .

بيد ان هذه المهمة سوف تتحقق بمقدار نهوض القوى الوطنية من كبوتها وتجاوزها لاوضاع النضال المنفرد المشتت . وان ما يسهم في ضمان النصر هو الالتقاء الواسع بين مصالح جميع الطبقات الوطنية ، وعزلة السلطة القائمة عن جماهير الشعب .

## (٣) مناورات السلطة القائمة حول القضية الكردية :

لقد انتهجت السلطة الحالية سياسة جديدة من بعض الوجوه لضرب الحركة التحررية الكردية في العراق . فقد كانت سياسة الحكومات الرجعية

السابقة هي شن حرب سافرة على الحركة التحررية الكردية ثم التعارض من اجل هدنة مؤقتة لاستعادة القتال مجدداً في ظروف اخرى. ان السلطة الحالية وغم سيرها على نفس هذه السياسة الرجعية الشوفينية من حيث الجوهر، إلا انها نفذتها بأسلوب اكثر مكراً وأشد خطراً على الشعب الكردي وحركته التحررية.

فلقد سعى الحكم الحالي منذ استلامه لكراسي السلطة في ١٧ تموز ١٩٦٨ الى انتهاج سياسة مزدوجة ظاهرها تلبية بعض الحقوق القومية للشعب الكردي وواقعها محاولة تصفية الحركة التحررية الكردية بالدسائس وشراء الذمم وخلق فئات من المرتزقة المرتبطين بالسلطة من حيث معاشهم ومصالحهم الخاصة. على ان السلطة لم تتخل للحظة واحدة عن الاستعداد للقتال وشن الحرب في الظروف المواتية لها. فهي تدعي السلام في الظاهر وتسعى للحرب في الواقع حين تسنح الفرصة المناسبة.

ان السلطة الحالية لم تخف اهدافها المزدوجة هذه منذ الايام الاولى لحكمها القائم. فلقد اعلن ميشيل عفلق لدى زيارته الى بغداد في آيار ١٩٦٩، اي بعد تجدد القتال في كردستان، عن قبول حزبهم بـ « نوع من الحكم الذاتي » لكردستان العراق. فقد قال:

« موضوع الاكراد ذو شقين: شق مبدأي [ كذا ] وآخر سياسي. والحزب لايعترض على حق الاكراد ان يكون لهم نوع من الحكم الذاتي. اما الشق الثاني فيختلف: ان حركة العصيان الكردية في العراق حركة مشبوهة في دوافعها وتوقيتها وتخطيطها...»

( من كتاب: احاديث الامين العام.. خلال زيارته لبغداد، آيار ١٩٦٩ ص ٣٣ ).



ت عفلق كان صريحاً في تحديد سياسة الحزب الحاكم بالاعتراف الحكم الذاتي » وبضرب الحركة القومية الكردية.

كانت السلطة تعد العدة لشن الحرب رغم المواقف « المسالمة » التي نها من الحركة القومية الكردية غداة استلامها السلطة، فقد تجدد فعلا في كردستان في شهر شباط من عام ١٩٦٩.

في خضم المعارك الدائرة آنذاك، وبعد تعثر الهجوم الحكومي، فقد ت السلطة باجراء اتصالات مع الحركة القومية الكردية على اساس وعود ية القضية الكردية في العراق تسوية « عادلة سلمية » كما إدعت.

في الحادي عشر من آذار ١٩٧٠، وبعد مداولات طويلة توصل هما التحريفيون للسوفيات وأتباعهم المحليون، أعلنت اتفاقية آذار، التي تضمنت وعداً بتحقيق « الحكم الذاتي » للمنطقة التي تسكنها ية كردية من العراق.

وكما هو معروف فقد حذر حزبنا من الثقة بوعود السلطة القائمة حويل على كلمتها، مشيراً الى ان السلطة سوف تستغل فترة الهدنة من حبك الدسائس وشراء الذمم ومحاولة تصفية الحركة التحررية الكردية طريق التخريب والاغراء بعد ما فشلت أساليب القوة والحرب، وان طة سوف تحاول الاستفادة من ظروف السلم للأعداد للحرب عداداً الى الدعم العسكري والسياسي الامبريالي السوفياتي.

ان مؤامرات الاغتيال والتخريب وابعاد الوف الفيليين من وطنهم العراق اولة تغيير الواقع القومي لعدد من مناطق كردستان بواسطة سياسة تعريب » والحملات الاخرى المعادية للشعب الكردي نفذت جميعاً في ظل

ظروف « السلام » المزعوم .

ان حزبنا يدعو لإعادة المواطنين الفيليين الى وطنهم العراق وتعويضهم عما لحق بهم من اضرار وما تعرضوا له من سلب وسرقات . كما يدعو حزبنا الى ايقاف عمليات تهجير المواطنين الاكراد عن قراهم واعادة العشائر والافراد الذين استقدمتهم السلطة الى المناطق الكردية .

ومعلوم ان المدة المحددة لتنفيذ اتفاقية ١١ آذار تشارف على الانتهاء ورغم المشاريع المقدمة من قبل السلطة حول ما تسميه بـ « الحكم الذاتي » فإن القضية الكردية ما تزال ابعد ما تكون عن الحل الديموقراطي العادل . فقد شرعت السلطة بمناورات ملتوية حول وعودها باقامة الحكم الذاتي لكردستان العراق ، وعقدت سلسلة من الاجتماعات لمحاولة كسب المؤيدين لمشروعها الخاص لما تسميه « الحكم الذاتي » .

واصبح جلياً ان السلطة تسعى الى طرح مشروعها بصورة منفردة والغاء التأمين إمراره ، مستفيدة من ذيلية التحريفيين المحليين واستعدادهم للعمل كمخلب قط للسلطة ضد الشعب الكردي ، ومن « وساطة » التحريفيين السوفيات الذين كان آخرهم بوناماريوف ، ومن امداداتهم المستمرة باسلحة القتل الجماعي .

ومن ناحية اخرى تهدف السلطة الى تمديد فترة اتفاقية ١٠ آذار بهدف افساح المجال لها لاستكمال استعداداتها العسكرية والاستفادة من سياسة الحالية لخلق فئات من الاعوان والمرتزقة . فسياسة السلطة في كردستان امتداد لسياستها في بقية انحاء العراق ، فهي تهدف الى خلق فئة من الانتهازيين البيروقراطية التي تعتاش على عطاءات السلطة وترتبط مصيرياً بها وهي تهدف من هذا اضعاف الحركة التحررية الكردية والتمهيد لضربها



عندما تسنح الفرص .

وقد لجأت السلطة مؤخراً الى اسلوب جديد في محاربة الحركة التحررية الكردية ، حيث بدأت تجند التحريفيين العراقيين وتسلحهم وتمدهم بالمؤونة والحماية العسكرية من اجل استخدامهم ضد الحركة القومية الكردية .

فمن المعلوم ان السلطة قد اعلنت ما تسميه بـ « الجبهة الوطنية والقومية التقدمية » مع الحزب التحريفي العراقي ، لا إقراراً بمشاركتها للتحريفيين في السلطة الفعلية للدولة ، وانما لإستخدامهم لأغراضها الخاصة ضد القوى الوطنية في العراق وبشكل خاص ضد الحركة التحررية الكردية . ثم انهـ زودتهم بالاسلحة بكميات كبيرة ، وقد اعترف التحريفيون العراقيون أنفسهم بذلك ، مدعين ان الاسلحة التي تسلموها من السلطة كانت « من اجل الدفاع عن النفس » .

وكما هو معلوم فقد ادى هذا الى صدامات دامية بين التحريفيين وقوات البيشمركة في تشرين الثاني الماضي ، انسحب التحريفيون على أثرها وبدأوا يتجمعون في المناطق التي تعسكر فيها قوات السلطة في محافظات دهوك واربيل وكركوك والسليمانية الامر الذي يشير الى سابق تدبير وتهيئة .

ان السلطة اذ تحتضن هؤلاء التحريفيين الآن فانها تهدف من ذلك الى زجهم في اي حرب جديدة ضد الشعب الكردي واستعمالهم كمخلب قط ضد الحركة القومية الكردية .

لقد انتحل الحزب التحريفي اسم حزبنا الشيوعي العراقي ، لكن الجماهير الكردية والعربية ومن سائر القوميات شخصتهم جيداً كخونة للحركة الشيوعية ، ومخدم للرجعية بالاضافة الى اعتبار هذه الجماعة التحريفية تمثل الحركة

السابقة هي شن حرب سافرة على الحركة التحررية الكردية ثم التعارض من اجل هدنة مؤقتة لاستعادة القتال مجدداً في ظروف اخرى. ان السلطة الحالية وغم سيرها على نفس هذه السياسة الرجعية الشوفينية من حيث الجوهر، إلا انها نفذتها باسلوب اكثر مكراً وأشد خطراً على الشعب الكردي وحركته التحررية.

فلقد سعى الحكم الحالي منذ استلامه لكراسي السلطة في ١٧ تموز ١٩٦٨ الى انتهاج سياسة مزدوجة ظاهرها تلبية بعض الحقوق القومية للشعب الكردي وواقعها محاولة تصفية الحركة التحررية الكردية بالدسائس وشراء الذمم وخلق فئات من المرتزقة المرتبطين بالسلطة من حيث معاشهم ومصالحهم الخاصة. على ان السلطة لم تتخلى للحظة واحدة عن الاستعداد للقتال وشن الحرب في الظروف المواتية لها. فهي تدعي السلام في الظاهر وتسعى للحرب في الواقع حين تسنح الفرصة المناسبة.

ان السلطة الحالية لم تخف اهدافها المزدوجة هذه منذ الايام الاولى لحكمها القائم. فلقد اعلن ميشيل عفلق لدى زيارته الى بغداد في آيار ١٩٦٩، اي بعد تجدد القتال في كردستان، عن قبول حزبهم بـ « نوع من الحكم الذاتي » لكردستان العراق. فقد قال:

« موضوع الاكراد ذو شقين: شق مبدأي [ كذا ] وآخر سياسي. والحزب لايعترض على حق الاكراد ان يكون لهم نوع من الحكم الذاتي. اما الشق الثاني فيختلف: ان حركة العصيان الكردية في العراق حركة مشبوهة في دوافعها وتوقيتها وتخطيطها...»

( من كتاب: احاديث الامين العام.. خلال زيارته لبغداد، آيار ١٩٦٩ ص ٣٣ ).



عفلق كان صريحاً في تحديد سياسة الحزب الحاكم بالاعتراف الحكم الذاتي » وبضرب الحركة القومية الكردية.

كانت السلطة تعد العدة لشن الحرب رغم المواقف « المسالمة » التي ها من الحركة القومية الكردية غداة استلامها السلطة، فقد تجدد فعلا في كردستان في شهر شباط من عام ١٩٦٩.

في خضم المعارك الدائرة آنذاك، وبعد تعثر الهجوم الحكومي، فقد ت السلطة باجراء اتصالات مع الحركة القومية الكردية على اساس وعود ية القضية الكردية في العراق تسوية « عادلة سلمية » كما إدعت.

الحادي عشر من آذار ١٩٧٠، وبعد محاولات طويلة توصل ها التحريفيون للسوفيات وأتباعهم المحليون، أعلنت اتفاقية آذار، التي تضمنت وعداً بتحقيق « الحكم الذاتي » للمنطقة التي تسكنها ية كردية من العراق.

وكما هو معروف فقد حذر حزبنا من الثقة بوعود السلطة القائمة حويل على كلمتها، مشيراً الى ان السلطة سوف تستغل فترة الهدنة من حيك الدسائس وشراء الذمم ومحاولة تصفية الحركة التحررية الكردية طريق التخريب والاغراء بعد ما فشلت أساليب القوة والحرب، وان طة سوف تحاول الاستفادة من ظروف السلم للاعداد للحرب عاداً الى الدعم العسكري والسياسي الامبريالي السوفياتي.

ان مؤامرات الاغتيال والتخريب وابعاد الوف الفيليين من وطنهم العراق ولة تغيير الواقع القومي لعدد من مناطق كردستان بواسطة سياسة عريب » والحملات الاخرى المعادية للشعب الكردي نفذت جميعاً في ظل

ظروف « السلام » المزعوم .

ان حزبنا يدعو لإعادة المواطنين الفيليين الى وطنهم العراق وتعويضهم عما لحق بهم من اضرار وما تعرضوا له من سلب وسرقات . كما يدعو حزبنا الى ايقاف عمليات تهجير المواطنين الاكراد عن قراهم واعادة العشائر والافراد الذين استقدمتهم السلطة الى المناطق الكردية .

ومعلوم ان المدة المحددة لتنفيذ اتفاقية ١١ آذار تشارف على الانتهاء ورغم المشاريع المقدمة من قبل السلطة حول ما تسميه بـ « الحكم الذاتي » فإن القضية الكردية ما تزال ابعد مـا تكون عن الحل الديموقراطي العادل . فقد شرعت السلطة بمناورات ملتوية حول وعودها باقامة الحكم الذاتي لكردستان العراق ، وعقدت سلسلة من الاجتماعات لمحاولة كسب المؤيدين لمشروعها الخاص لمـا تسميه « الحكم الذاتي » .

واصبح جلياً ان السلطة تسعى الى طرح مشروعها بصورة منفردة والتصرف لتأمين إمراره ، مستفيدة من ذيلية التحريفيين المحليين واستعدادهم للعمل كمخلب قط للسلطة ضد الشعب الكردي ، ومن « وساطة » التحريفيين السوفيات الذين كان آخرهم بونامارپوف ، ومن امداداتهم المستمرة باسلحة القتل الجماعي .

ومن ناحية اخرى تهدف السلطة الى تمديد فترة اتفاقية ١١ آذار بغية افساح المجال لها لاستكمال استعداداتها العسكرية والاستفادة من سياسة الحالية لخلق فئات من الاعوان والمرتزقة . فسياسة السلطة في كردستان امتداد لسياستها في بقية انحاء العراق ، فهي تهدف الى خلق فئة من الانتهازيين البيروقراطية التي تعتاش على عطاءات السلطة وترتبط مصيرياً بها وهي تهدف من هذا اضعاف الحركة التحررية الكردية والتمهيد لضربها



عندما تستتب الفرص .

وقد لجأت السلطة مؤخراً الى اسلوب جديد في محاربة الحركة التحررية الكردية ، حيث بدأت تجند التحريفيين العراقيين وتسلحهم وتمدهم بالمؤونة والحماية العسكرية من اجل استخدامهم ضد الحركة القومية الكردية .

فمن المعلوم ان السلطة قد اعلنت ما تسميه بـ « الجبهة الوطنية والقومية التقدمية » مع الحزب التحريفي العراقي ، لا إقراراً بمشاركتها للتحريفيين في السلطة الفعلية للدولة ، وانما لإستخدامهم لأغراضها الخاصة ضد القوى الوطنية في العراق وبشكل خاص ضد الحركة التحررية الكردية . ثم انهـا زودتهم بالاسلحة بكميات كبيرة ، وقد اعترف التحريفيون العراقيون أنفسهم بذلك ، مدعين ان الاسلحة التي تسلموها من السلطة كانت « من اجل الدفاع عن النفس » .

وكما هو معلوم فقد ادى هذا الى صدامات دامية بين التحريفيين وقوات البيشمركة في تشرين الثاني الماضي ، انسحب التحريفيون على أثرها وبدأوا يتجمعون في المناطق التي تعسكر فيها قوات السلطة في محافظات دهوك واربيل وكركوك والسليمانية الامر الذي يشير الى سابق تدبير وتهيئة .

ان السلطة اذ تحتضن هؤلاء التحريفيين الآن فانها تهدف من ذلك الى زجهم في اي حرب جديدة ضد الشعب الكردي واستعمالهم كمخلب قط ضد الحركة القومية الكردية .

لقد انتحل الحزب التحريفي اسم حزبنا الشيوعي العراقي ، لكن الجماهير الكردية والعربية ومن سائر القوميات شخصتهم جيداً كخونة للحركة الشيوعية ، وخدم الرجعية . لذلك فان اعتبار هذه الجماعة التحريفية تمثل الحركة

الشيوعية في العراق او الاشارة اليها دون تمييز، هو أمر يخدم خط التحريفية لتصفية الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في العراق هو طريق النضال المحلية والعالمية واعداء الشعب الكردي لاظهار الحركة القومية الكردية بمظهر المشترك لجماهير العرب والاكراد والاقليات القومية ولجميع القوى الوطنية معاداة الشيوعية، وتجريدها من حلفائها الحقيقيين في داخل العراق وخارجه والديموقراطية، من اجل انهاء الاوضاع الفاشية واقامة حكم التحالف الوطني تمهيداً للاجهاز عليها . لذلك يحث حزبنا جميع الخريصين على تقدم وانتصار الديموقراطي يحقق الحكم الذاتي لكردستان .

الحركة التحررية الكردية، الانتباه الى احابيل التحريفيين، وضرورة التمييز لقد طرح حزبنا في برنامجه ـ المقدم الى كونفرنسنا هذا ـ حل القضية بينهم وبين الحركة الشيوعية الذين يمثلها حزبنا الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) الكردية في العراق على اساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي كما انه يحذر من خطر السقوط في ذلك الفخ الذي نصبوه ، هم ومن وراءهم في العراق بما في ذلك حق الانفصال، منطلقاً من ان الاعتراف بهذا الحق هو

ان التحريفية المعاصرة قد قطعت كل صله بالشيوعية مثلما قطعت من صميم المبادىء الماركسية ـ اللينينية، وينسجم وواقع المسألة القومية في الاهمية الثانية الانتهازية من قبلها كل صلة بالاشتراكية والماركسية . العراق . ولقد دعا حزبنا دائماً الى الكفاح المشترك بين العرب والاكراد

ان حزبنا الشيوعي العراقي بطبيعة الحال ، وكموقف مبدأي ، يشجع الاقليات القومية من القركمان والآشوريين والارمن وغيرهم باعتبار انهم جميعاً يواجهون عدواً مشتركاً واحداً هو الامبريالية والرجعية . كل دعوة لمعاداة الشيوعية والديموقراطية .

لقد انطلق حزبنا في دفاعه عن القضية الكردية في العراق منذ تاسيسه ان حزبنا قد عارض كل دعوة للاندماج القسري للقوميات وانكار قبل اربعين عاماً، من انها تمثل قضية عادلة لشعب مضطهد، وبأنه يدون تلبية حقوقها القومية المشروعة، ولذلك قاوم جميع الحملات الشوفينية للحكومات الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي بما فيها الحكم الذاتي لايمكن ان تكون العراقية المتعاقبة ضد الحركة التحررية الكردية ، ودعا في اول جريدة حلا ديموقراطياً عادلاً . اصدرها عام ١٩٣٥ (كفاح الشعب) ان الاستقلال الذاتي لكردستان العراق.

ويرى حزبنا ان القضية القومية الكردية هي جزء من قضية الديموقراطية وقد عارض حزبنا في نفس الوقت نزعات الانفلاق القومي باعتبارها في العراق ، ولا يمكن تلبية حقوق الشعب الكردي المشروعة إلا في ظل حضارة بالشعبين الكردي والعربي ، وتؤدي الى اضعاف النضال الوطني ديموقراطي يستند الى جماهير الشعب العراقي بعربه واكراده واقلياته المشترك وتسمح للامبريالية والرجعية لتصفية الحركة الوطنية في العراق القومية المتآخية ويعبر عن ارادتها بصدق وحرية تامتين. ويرى حزبنا عموماً، وفي كردستان خصوصاً .

من الوهم التعويل على تحقيق الحكم الذاتي والحقوق الديموقراطية الاخرى ان حزبنا يعارض بشدة النعرات الشوفينية العنصرية التي تنبعث من للشعب الكردي في ظل دكتاتورية شوفينية . ولذلك فان الطريق الوحيد صفحات ( طريق الشعب ) التحريفية ومن اقلامها المأجورة ، ويدعو الى

الاخوة العربيـة الكردية والتآخي بين جميع قوميات الشعب العراقي .

وفي مواجهة الجهود الامبريالية والعاشية والتحريفية لضرب الحركة التحررية الكردية ولاثارة النزعات الشوفينية والتنافر بين القوميات المتآخية فان حزبنا يؤكد في هذه الظروف ايضاً شعاره الذي طرحه من قبل :

على صخرة الاتحاد العربي ـ الكردي تتحطم مؤامرات الاستعمار!

## ( ٤ ) الأزمة الأقتصادية وأسبابها الحقيقية :

لقد اوقعت السـلطة القائمة البلاد بأزمة اقتصادية وضائقة معاشية لم تشهد مثلها منذ الحرب العالمية الثانية . فقد اختفى من الاسواق عدد كبير من بضائع الأستهلاك الضرورية مثل الرز والزيوت النباتية ومعجون الطماطم والبيض ومساحيق الغسيل، وكذلك المواد الانشائية مثل السمنت والخشب والمواد الاخرى الضرورية للصناعة الوطنية . وقد بلغت الازمة حداً من الخطورة حمل وزير الاقتصاد لأعلان توجيه اصدوه الى الدوائر المعنية لتلافي الازمة ؛ اعترف صراحة فيه بشـحة « اللحوم والبيض والدجاج والزيوت النباتية والبقوليات والالبان ومعجون الطماطم واصناف الاقمشة ووسائل التدفئة . . » .

ولقد دلت الارقام المنشورة في الصحف المحلية ان الاسعار قد ارتفعت الى مستويات باتت تهدد ألوف العوائل الكادحة بالفاقة والجوع ، وتلقي بافلاس صغار المنتجين ، وقد تكدسـت طوابير من الناس لشراء هذه المادة او تلك، وانتعشت السوق السوداء لاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية .

ان سعر الكيلوغرام الواحد من الرز قد اصبح نحو (٢٥٠) فلساً، وبالنسبة للطماطم نحو ( ٢٥٠ ) فلسـاً، و لحم نحو ( ٧٠٠ ) فلساً واحياناً اكثر



وارتفعت اسعار بعض الاقمشة بنحو ضعفين او ثلاثة . وبسـبب ازمة المواد الانشائية وشحة السمنت، لتصديره الى الخارج باسـعار منخفضة، فان حركة البناء توقفت لأكثر من اربعة اشهر، وكان نصيب عمال البناء البطالة والحرمان ، وكذلك الحال بالنسبة لصناعة الاحذية الاهلية . ويجري كل هذا رغم مضاعفة الواردات التي تتسـلمها الدولة من عائدات النفط ، فقد بلغت نحو الف مليون دينار عام ١٩٧٣ ويقدر ان تتسلم الدولة اكثر من مليارى دينار هذا العام .

لقد انتهت سياسة السلطة بالبلاد الى الافلاس، وبالشعب الى المجاعة، وسط تراكم آلاف الملايين من الدنانير من موارد النفط . و يخطأ من يظن ان هذه مجرد ازمة طارئة يمكن الخروج منها بتغيير هذا المسؤول او ذاك ، او تشكيل لجنة يعين تحريفي على رأسها او اصدار «ورقة عمل» مستعجلة كما يحلو للسلطة ان تدعي . ان هذه الازمة الاقتصادية ليست الا مظهراً من مظاهر ازمة الحكم البرجوازي البيروقراطي القائم ونتيجة حتمية لنظام رأسمالية الدولة البيروقراطية السائد في العراق ، ولطبيعته الطفيلية الاستهلاكية .

* * *

ان ظاهرة رأسمالية الدولة ليست بالجديدة وقد سبق ان اشار انجلس اليها حين قال « كلما استأثرت الدولة بالقوى المنتجة، كلما تحولت الى رأسمالي جماعي ، واستثمرت عدداً اكبر من المواطنين . وحيثما العمال عمالاً اجراء ، بروليتاريين . فالعلاقات الرأسمالية لا تزول ، بل ، على العكس تتفاقم وتبلغ الذروة » .

ان امتلاك القوى الانتاجية من قبل الدولة في العراق قد جرى بمراحل، حتى

تركزت معظم رؤوس الاموال الصناعية والقسم الاكبر من التجارة الخارجية نحو ( ٨٥ ٪ ) بأيدي الدولة . فالاحتلال البريطاني للعراق والسياسة الاقتصادية حالتا دون تطور الصناعة الرأسمالية الوطنية. ثم توسعت ملكيات الدولة بانتقال مشاريع السكك والميناء والكهرباء من السيطرة الاجنبية الى ايديها قبل سقوط الحكم الملكي . وقد جاءت تأميمات ١٩٦٤ لتنقل الصناعات الوطنية الخاصة الى ملكية للدولة . وبطبيعة الحال فأن تأميم منشآت النفط واستيلاء الدولة على اقسام كبيرة من الانتاج النفطي قد ضاعفت من موارد الدولة الاقتصادية في حين تقلصت الصناعات الوطنية الخاصة .

ان هذه التطورات قد جعلت من الدولة في العراق ، بمواردها المالية الهائلة، الهدف الاساسي و«الغنيمة الرئيسية» لكل الانقلابات العسكرية منذ ١٩٦٣ . لقد قال ماركس عن « آلة » الدولة البرجوازية :

« ان جميع الانقلابات اكملت هذه الآلة بدلاً من ان تحطمها . وكانت الاحزاب التي تنازعت السيطرة بالتناوب تعتبر صرح الدولة الضخم هذا ، الغنيمة الرئيسية للمنتصر . »

ان جهاز الدولة في العراق يضم اكثر من نصف مليون موظفاً ومستخدماً يعادلون مع عوائلهم نحو ثلث سكان العراق . وتبلغ مجموع الرواتب والمخصصات والمصروفات العسكرية لهذا الجهاز نحو ( ٢٥٠ ) مليون ديناراً سنوياً . واضافة الى ذلك فأن الدولة تتلقى موارد مالية ضخمة تقدر باكثر من مليار ديناراً سنوياً ، وسوف تتضاعف هذه الموارد عدة مرات في السنين المقبلة مع ارتفاع عائدات النفط . وتنفق هذه الموارد بالشكل الذي يعود باكبر الفوائد على الطفيليات البيروقراطية واتباع السلطة



وكبار الملاكين، على حساب جوع الشعب . ولقد توسعت مصروفات السلطة في ظل الحكم القائم باسرع مما فعلت في اى فترة سابقة ، كما تشير الاحصاءات الرسمية . فقد بلغت النسبة السنوية لزيادة الاستهلاك الحكومي ( نفقات الجهاز الحكومي ) خلال سنوات ( ١٩٦٨—١٩٧٠ ) (١٦٪) في حين كانت هذه النسبة ( ٥ر٦٪ ) خلال الفترة بين عامي ( ١٩٦٤ — ١٩٦٧ ) . وقد ازدادت النفقات على الاستهلاك الحكومي خلال الفترة بين(٦٨- ١٩٧٠ ) نحو (٥٠٪) مقابل (٣٠٪) للاستهلاك الاهلي الخاص.

ان الذي يميز رأسمالية الدولة البيروقراطية في العراق هو طبيعتها المتخلفة الخاصة، فهي رأسمالية جاءت كأستمرار للاقتصاد شبه الاستعماري(الكولنيالي) الوحيد الجانب المعتمد اساساً على عائدات النفط . يضاف الى ذلك تخلف فصائل البرجوازية العراقية جميعاً تقريباً واصولها العشائرية والاقطاعية ، وقرب عهدها بالحكم ونضجها وجشعها وبالتالي عجزها عن ادارة شؤون الاقتصاد وفق أسس رأسمالية معتادة تقوم على تحقيق اقصى الربح . فراسمالية الدولة البيروقراطية في العراق هي نظام طفيلي استهلاكي في الاساس دافعه الرئيسي ليس تحقيق الربح ولكن توفير الرواتب العالية والاكراسي الوثيرة للطفيليات البيروقراطية . ويظهر هذا واضحاً من الحقائق التالية :

ان القسم الاكبر من المشاريع الصناعية الحكومية يعمل بخسارة سنوية تعوض من موارد الدولة الاخرى . فقد ورد في قانون ميزانية الدولة لعام ١٩٧٣ مثلاً، بان مجموع ايرادات الشركات الصناعية والتجارية الحكومية قدر بنحو (٦١٥) مليون ديناراً، وقدرت النفقات بنحو (٧٠٠) مليون ديناراً ، اي بخسارة مقدارها (٨٥) مليون ديناراً . واذا استثنيت المشاريع غير الانتاجية

وغير التجارية ، فأن الايرادات تصبح نحو (٥٦٤) مليون ديناراً والنفقات ( ٦٤٥ ) ديناراً ، اي بخسارة نحو (٨١) مليون ديناراً تعادل نحو ( ١٤٪ ) من مجموع الايرادات ، في حين بلغت نسبة ارباح الصناعات الرأسمالية الوطنية الخاصة نحو ( ٢٧٪ ) من مجموع المبيعات عام ١٩٧٠ . وهذا يعني ان الصناعة الرأسمالية الحكومية قدر لها مردود يقل بنحو (٤١٪) عن المردود في الصناعة الخاصة .

ان اسباب هذه الخسائر الجسيمة تعود بالاساس الى تضخم الجهاز البيروقراطي ومضاعفة مصروفات الاستهلاك والبذخ وتبذير اموال الدولة يضاف الى ذلك الاختلاسات المتكررة وتخلف الادارات البيروقراطية المكونة من اناس يعينون في مراكز المسؤولية لا على اساس الكفاءة ، وانما لاعتبارات تتعلق بالروابط العشائرية والعائلية وارتباطهم بالطغمة الحاكمة وتظهر هذه الحقيقة جلية من مقارنة خسائر المؤسسات الحكومية المؤممة بالارباح الكبيرة التي كانت تدرها على اصحابها السابقين قبل التأميم .

اما في الزراعة فقد سبقت الاشارة الى سياسة السلطة القائمة ونتائجها في تدمير الانتاج الزراعي وافقار جماهير الفلاحين ، وبالتالي دفع الفلاحين للهجرة الى المدن سعياً وراء لقمة العيش . ان حصيلة السياسة الرأسمالية البيروقراطية ، رغم ادعاءاتها الطنانة ورغم ما انفقته من مئات الملايين من الدنانير على مشاريع الري والبزل ، هي التعجيل في الافراغ التدريجي الريف من المنتجين الزراعيين ، وتشديد الاستغلال الرأسمالي وابتزاز بضائع الاقطاع في الريف .

لقد انخفضت نسبة الانتاج الزراعي عن الناتج الوطني بالانخفاض ،



اصبحت هذه النسبة (٢٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٧ ، ثم انخفضت الى (١٩٪) في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ . ان الارقام للسنين الاخيرة غير متوفرة ، ولكن ليس هناك شك حول استمرار تدهور الانتاج الزراعي ، كما يشهد على ذلك اختفاء الكثير من المواد الغذائية من الاسواق .

واضافة الى التدهور العام للزراعة في العراق وتردي اوضاع الفلاحين ، فان سياسة السلطة القائمة كثيراً ما كانت السبب المباشر لتدمير الانتاج الزراعي . كما يتضح من ازمة مخزون الطماطم التي اصبحت هدفاً لسخرية وسخط الجماهير . فمن المعلوم ان انتاج الطماطم كان وفيراً عام ١٩٧٢ ويفيض عن حاجة الاستهلاك الآني . وبسبب من سياسة السلطة البيروقراطية فقد تلف جزء كبير منه بسبب انخفاض الاسعار الى درجة لم تعد تسد كلفة نقل المنتوج الى الاسواق ، فقد اضطر الفلاحون للاقلاع عن زراعة الطماطم في السنة التالية ، وانتهى فائض الانتاج باختفاء الطماطم والمعجون من الاسواق في العام التالي !!

ومعلوم ان الانتاج الحيواني الذي يؤلف نحو نصف الانتاج الزراعي ، هو الآخر يعاني من تدهور مستمر ، فارتفعت بسبب من ذلك اسعار اللحوم وتقلص عدد الاغنام المذبوحة عام ١٩٧٢ بنحو ( ٢٠٪ ) عن العام السابق له . وقد هلك كثير من المواشي بسبب اجراءات السلطة الكيفية في توزيع الحبوب المسمومة ، اضافة الى الاضرار الصحية التي لحقت بالفلاحين عموماً . وقد اصبح موضوع ندرة البيض ولحوم الدجاج من المشاكل الاستهلاكية الكبيرة ، في حين كان من الممكن توفير هذه المواد باسعار مناسبة تجعلها في متناول الطبقات الكادحة . وقد اضطر اتباع السلطة للاعتراف

« الفصل الذريع الذي مارسته شركة الدراجن في ادارة اضخم حقول الدراجن في الشرق الاوسط . . . » كما قالت صحيفة الثورة الحكومية بتأريخ ( ١٨ / ١٢ / ١٩٧٣ ) .

ونتيجة لهذه السياسة الحمقاء في تدمير الانتاج الزراعي ودفع الفلاحين الهجرة الى المدن ، عان السلطة القائمة سارت على نفس طريق الحكم الملكي البلاد بفتح ابواب الاستيراد بدلاً من معالجة الازمة الزراعية والاقتصادية فقد بلغ مجموع الاستيرادات عام ١٩٧١ نحو (٣٤٨) مليون ديناراً مقابل (٢٣) مليون ديناراً قيمة الصادرات غير النفطية . وهذا يعني ان الاستيرادات بلغت نحو احد عشر ضعفاً للصادرات غير النفطية . ان هذه النسبة لم يبلغ هذا المستوى في أية فترة سابقة . وواضح ان سبب هذه الزيادة في الاستيرادات هي حاجة البلاد الى المواد الغذائية . فقد كانت نسبة المواد الغذائية والزراعية المستوردة تشكل نحو (٢١٪) من مجموع الاستيرادات عام ١٩٦٨ وارتفعت الى نحو (٦٢٪) ، اي نحو ثلثي مجموع الاستيرادات ، عام ١٩٧١

ومن ناحية اخرى أدت سياسة السلطة الى فتح ابواب الاستيراد للمو الاستهلاكية ، التي تنتج محلياً ، ورفعت الحماية عن عدد الصناعات الوطنية لأول مرة منذ عام ١٩٦١ .

وتشير الوقائع الى ان السلطة أخذت تتمادى في هذه السياسة ، فقد اعلن مضاعفة الاموال المعتمدة للاستيراد لعام ١٩٧٤ ، حيث خصص لذلك (٢٥٠) مليون ديناراً منها مبلغ احتياطي مقداره (٦٠) مليون ديناراً اخرى . ان الاساس الاقتصادي والمورد الرئيسي لنظام رأسمالية الدو الطفيلي في العراق هو عائدات النفط . ذلك ان هذا النظام هو نظام استهلا



في الجوهر . فقد بلغت نسبة الاستهلاك الحكومي والاهلي نحو (٩٨٪) من الانفاق على الناتج الوطني (المحلي الاجمالي) عام ١٩٧٠ ، منها (٢٣٪) انفقت على الاستهلاك الحكومي و(٤٥٪) انفقت على الاستهلاك الخاص . اما ما انفق على الاستثمار فلم يتعد (١٥٪) من الناتج الوطني بقسمتها (٦٪) انفقت على قطاع الخدمات ، وهذه نسبة ضئيلة جداً ، حيث ان الاستثمار في الصناعة والزراعة والمواصلات لايتجاوز (٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

ان عائدات النفط هي المورد الاساسي لسد خسائر الصناعات الحكومية وتوفير العملة الصعبة لتغطية قيمة الاستيرادات الكبيرة وضمان رواتب ومخصصات الجهاز البيروقراطي والعسكري . وان عائدات النفط هذه تشكل نحو ثلث الدخل الوطني ونحو (٤٠٪) من موارد ميزانية الدولة الاعتيادية بصورة مباشرة واكثر من (٩٠٪) من موارد تمويل خطط التنمية الوطنية . ولقد بلغ ما تسلمه الحكم القائم من عائدات النفط خلال الفترة بين (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) نحو (١٦٠٠) مليون ديناراً ، مقابل نحو (٦٤٠) مليون ديناراً تسلمها الحكم العارفي خلال الفترة بين (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨) ، و (٤٥١) مليون ديناراً تسلمها الحكم القاسمي بين (١٩٥٨ ـ ١٩٦٢) ، و(٣٥٥) مليون ديناراً تسلمها الحكم الملكي في الفترة بين (١٩٥٠ ـ ١٩٥٧) .

ويقدر ان تتسلم الحكومة العراقية اكثر من ألفي مليون دينار خلال هذه السنة ، بالنظر لارتفاع اسعار النفط ثلاث اضعاف خلال عام واحد حتى بلغت نحو (٦ و ١١) دولاراً للبرميل من نفط الخليج . ويمثل ذلك ما تحصل عليه الحكومة في السنوات العشر القادمة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤) ما بين

(٣٠) الى (٤٠) مليار ديناراً ، بمعدل (٣٥٠٠) مليون ديناراً في السنة ، بعد التوسع في انتاج النفط الخام .

ان السلطة القائمة قد اعلنت عن عدد من المشاديع لزيادة انتاج النفط الخام سعياً منها لمضاعفة مواردها المالية، دون النظر لمصالح البلاد الوطنية. ذلك ان الاستمرار على السياسة الحالية للتوسع في تصدير النفط الخام سوف يؤدي حتماً الى نفاذ احتياطي العراق النفطي خلال عشرين او ثلاثين سنة، في وقت يكون الانتاج الزراعي والصناعي فيه قد تدهورا أكثر من ذي قبل. وفي هذه الحالة لن يبقى في البلاد من الموارد ما يكفي لسد حاجات الاقتصاد الوطني ولاستيراد المواد الغذائية. لذلك فان سياسة السلطة لاتهدد الجيل الحالي من الشعب العراقي وحسب ولكن سوف تعرض الاجيال القادمة الى أشد الكوارث ايضاً. كما ان انشاء خطوط الانابيب الجديدة لتصدير النفط العراقي عن طريق الاراضي التركية وانشاء ما يسمى بخط الانابيب الاستراتيجي (من حديثة الى الخليج) قد جاء ضد المصالح الوطنية والقومية وتبديداً لموارد البلاد المالية.

ورغم اجراءات التأميم، والتي لم تعد تعتبر ذات شأن من قبل الامبريالية العالمية ، فان سياسة السلطة القائمة في مجال النفط ما تزال ترسم دون النظر لمصالح البلاد الوطنية العليا ودون اعتبار لاحوال الجماهير الشعبية .

* * *

ولابد من التساؤل كيف أدت مضاعفة ايرادات الدولة من النفط الى مضاعفة بؤس الجماهير . ان الجواب يكمن في طبيعة النظام الرأسمالي البيروقراطي الطفيلي القائم وفي سياسة الطغمات الرجعية التي تعاقبت على رأس الحكم في العراق منذ عام ١٩٦٣ ومنذ ارتداد البرجوازية الحاكمة عن



طريق ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ . ذلك ان الازمة الاقتصادية والمعاشية الراهنة هي من صنع الحكم البرجوازي البيروقراطي وليس بسبب شحة موارد البلاد الاقتصادية والبشرية. فالقانون الذي تعمل بموجبه رأسمالية الدولة البيروقراطية في العراق هو قانون فريد من نوعه وكأنه قد نقل عين القانون الذي يعمل بموجبه تراكم رأس المال في ظروف تاريخية مختلفة تماماً ، لكنها تتفق من حيث المنتيجة ، فقد قال ماركس ان :

« هذا القانون يؤدي الى تراكم البؤس بقدر تراكم رأس المال . ولذا فان تراكم الثروة في قطب يعني في الوقت نفسه تراكم الفقر وألم العمل والعبودية والجهل والخشونة والانحطاط المعنوي في القطب المضاد. . » .

ذلك ان الزيادات الكبيرة في موارد الدولة في ظل الحكم القائم قد ادت الى اختفاء المواد الضرورية من الاسواق وانتعاش السوق السوداء وإرتفاع الاسعار وبالتالي تدهور المستوى المعاشي للعمال والفلاحين واصحاب الدخل المحدد، وكما هو معلوم فان هذه الطبقات الاجتماعية تكون الغالبية الساحقة من الشعب العراقي .

ان من سمات هذا الوضع تدهور الانتاج الزراعي وتضخم الجهاز البيروقراطي وارتفاع مشتريات الدولة من الاسلحة وتوسع اجهزة القمع وتهريب الاموال الى الخارج بواسطة كبار المسؤولين وسد حاجة البلاد من المواد الغذائية والانتاجية عن طريق الاستيراد والاعتماد المتزايد على عائدات النفط التي ما تزال تتحكم الى درجات كبيرة ، الاحتكارات الاجنبية .

لذلك فان حصيلة سياسة السلطة القائمة هي تشديد تبعية الاقتصاد العراقي الى الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وربط السوق الداخلية بتقلبات السوق

السوق الرأسمالية العالمية بسبب اعتمادها على الاستيراد لا الانتاج الوطني، وهذا بدوره يؤدي الى استمرار التضخم المالي وارتفاع الاسعار ودفع اعداد جديدة من الفلاحين للهجرة الى المدن، وتضخم جيش العاطلين وأشتداد المنافسة على العمل وبالتالي تدهور اوضاع الطبقة العاملة العراقية وجماهير الكادحين، وهذا يعني نقل الاعباء الاقتصادية الجديدة كلها على كاهل الكادحين والفقراء.

ان النتيجة النهائية لهذه السياسة هي ان يصبح **الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً**، لذلك فان الزيادات المتوقعة في موارد الدولة من النفط لن تجلب نتائج افضل من ذي قبل مازالت البرجوازية البيروقراطية تمسك بسلطة الدولة، مهما إتخذت من إجراءات شكلية، وزيادات صورية في الأجور والرواتب.

ان نظرة خاطفة واحدة على اوضاع العراق الاقتصادية خلال فترة السنوات الخمس الماضية تظهر هذه الحقيقة، فقد ظل دخل الفرد العراقي واكبر طيلة تلك الفترة حسب الاحصاءات الرسمية المتوفرة، هذا بالرغم من أنفاق نحو (١٥٠٠) مليون ديناراً من عائدات النفط وموارد مالية اخرى.

ان هذه الحقيقة تشير الى ان زيادة النفوس وارتفاع الاسعار قد اصبحت مساويتين، ان لم تزدا على الأرتفاع السنوي في الدخل الوطني، وهذا مايعني الركود في الاقتصاد واعادة توزيع الدخل، ويوسع في الشقة بين الاغنياء والفقراء. هذه هي اذن «الاشتراكية» التي تتكلم عنها السلطة القائمة واذنابها من المحرفين المحليين. ويمكن تلمس نتائج هذه «الاشتراكية» من الازمة المعاشية الراهنة ومن تضخم البطالة وشمولها لخريجي الجامعات والمعاهد الاجنبية الذين ملأت شكاواهم صفحات الجرائد المحلية، كما



يمكن تلمسها من حقيقة انخفاض عدد الخريجين من المدارس الابتدائية بمعدل (٩) آلاف طالباً سنوياً خلال الأعوام بين (١٩٦٨ — ١٩٧٠).

وتحاول السلطة التستر على هذه الأزمة العميقة بمضاعفة جهاز الإعلام والدعاية الكاذبة، ونشر الثقافة البرجوازية المريضة، ومحاولة افساد الشبيبة وإلهائها عن النضال من اجل مستقبل افضل، واشاعة دور القمار وسباق الخيل والدعارة، والاكثار من المشاريع الاستعراضية الدعائية واهمال الانتاج الوطني والتطبيل للأجراءات الوقتية والحلول الشكلية.

بيد ان الحل الجذري للازمة الاقتصادية وكذلك المشاكل الاساسية الأخرى التي تعاني منها البلاد لايتأتى بمجرد ترقيعات في السلطة القائمة ولا عن طريق إبدالها بفصيلة رجعية أخرى من فصائل البرجوازية البيروقراطية، بل يقتضي الامر الاطاحة بالطبقة البرجوازية البيروقراطية برمتها، واقامة حكم ديموقراطي شعبي تقوده الطبقة العاملة، واحداث تغيير اساسي في كيان العراق السياسي والاقتصادي، والنهوض بالأنتاج الوطني ورفع مستوى الشعب المعاشي والثقافي، والسير نحو الاشتراكية.

ان قيام حكم ائتلاف وطني ديموقراطي هو الخطوة الضرورية في هذا الاتجاه. لذلك فأن النضال لأنهاء الاوضاع السوداء الراهنة، ومن اجل مصالح الجماهير ومطالبها العاجلة في انهاء الضائقة المعاشية والحد من الارهاب الفاشي ومصادرة الحريات الديموقراطية الاولية، يجب ان يكون فاتحة نضال جماهيري ثوري من اجل حكومة إئتلاف وطني ديموقراطي تفتح الطريق امام شعبنا لتحقيق الحلول الجذرية للمشاكل السياسية والاقتصادية الاساسية.

## (٥) برنامجنا لحل المشاكل الآنية التي تعاني منها جماهير الشعب ، ومن اجل الخروج من الأزمة السياسية والأقتصادية الراهنة :

ان حزبنا اذ يطرح مهام النضال الثوري الشامل من اجل ازاحة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة وانجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية فانه يهيب بجماهير شعبنا تهب للنضال من اجل الدفاع عن مصالحها المعاشية اليومية و حريتها الديموقراطية ، والحد من تلاعب المسؤولين بقوت الشعب وسليم حقوقه الديموقراطية .

وليكن هذا النضال من اجل المطالب الآنية ؛ فاتحة لنضال جماهيري واسع لإنقاذ شعبنا من براثن التبعية والفاشية والمجاعة والدمار . لذلك يدعو حزبنا جماهير العمال والفلاحين والمثقفين التقدميين والطلبة والاكسبة واصحاب الدخول المحدودة وجميع ابناء الشعب الطيبين للنضال من اجل المطالب المستعجلة التالية ، والعمل من اجل تحقيقها بكل اساليب الكفاح الجماهيري :

**أولا** — تحديد اسعار المواد الضرورية ، وتوفيرها بكميات كافية ، على ان تتحمل الدولة كل زيادة في الاسعار ، والإهتمام بالانتاج الوطني الزراعي والصناعي ، والحد من تبعية اقتصادنا للرأسمال العالمي .

**ثانياً** — رفع الحد الادنى لأجور العمال غير الماهرين في القطاعين الحكومي والاهلي الى (٨٠٠) فلساً يومياً ، وزيادة أجور جميع العمال بنسب لاتقل عن (٥٠٪) لتغطية الزيادة في الاسعار وضمان زيادات سنوية في الاجور بما يوازي الارتفاع المستمر للاسعار .



وضمان منظمات نقابية بعيدة عن سيطرة السلطة وتعبر بصدق عن إرادة العمال .

**الثاً** — ضمان حد ادنى مناسب لتسويق منتجات الفلاحين الزراعية والحيوانية ، والتعهد بتسويق الفائض وتسليف الفلاحين في المواسم الرديئة ، وتوفير المياه خاصة في منطقة الفرات وتعويض الفلاحين المتضررين ، وتنفيذ مشاريع الري والبزل والانتاج الحيواني والدواجن ، والحد من نفوذ الأقطاعيين والبرجوازيين الجدد في الريف ، وايجاد جمعيات فلاحية تعبر عن ارادة الفلاحين بعيداً عن تدخلات السلطة .

**ابعاً** — رفع مخصصات غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين الصغار والمتوسطين ورواتب الجنود المكلفين والمتطوعين وضباط الصف بما يوازي الإرتفاع في الاسعار ، وايجاد عمل للخريجين .

**خامساً** — منع تهريب اموال الدولة الى الخارج . والكشف عن ميزانيات جميع مؤسسات الدولة وألغاء الهيئات البيروقراطية الطفيلية وتحميل جشع المتعيشين على حساب قوت الشعب . وتقديم العون للصناعة الوطنية وايقاف اجراءات رفع الحماية عنها .

**سادساً** — تأميم شركة نفط البصرة والغاء استثناء المصالح النفطية الاحتكارات الاجنبية الاخرى من اجراءات تأميم نفط كركوك ، وتدعيم عائدات النفط في خدمة الشعب ومعركة التحرر الوطني ، وتحديد مستوى تصدير النفط الخام عند حده الحالي لحماية ثرواتنا النفطية والعمل من اجل تصنيع النفط العراقي بما [illegible] على سياسة تصدير النفط الخام .

سابعاً ـ ايقاف الاستعدادات لشن حرب شوفينية جديدة ضد الشعب الكردي
المطالب بحقوقه القومية المشروعة بما فيها الحكم الذاتي ، وانهاء
الدسائس لضرب الحركة التحررية الكردية ، والاهتمام الجا
لأعمار كردستان وايقاف سياسة تعريب بعض المناطق الكردية
واعادة الاكراد الفيليين المبعدين الى وطنهم العراق .

ثامناً ـ الغاء السجون السياسية العلنية منها والسرية ، والحد من اعتداءات
اجهزة القمع على حياة وحقوق المواطنين ، وضمان حق المتهمين في
محاكمات قانونية علنية ، والاعلان عن مصير السجناء الوطنيين من مختلف
الاحزاب والاتجاهات الوطنية الذين اختفت آثارهم في سجون السلطة
وايجاد صحافة تعبر عن مصالح الجماهير وانهاء احتكار الصحافة من قبل
السلطة واتباعها من التحريفيين ، ومنظمات ديموقراطية للشبيبة والطلبة
والنساء وللفئات المهنية ، بعيدة عن سيطرة السلطة واجهزتها القمعية .

## (٦) الوضع العالمي الجديد :

يحتل الوضع العالمي اهمية كبرى في التأثير على اوضاع العراق الداخلية
وعلى مجمل حركة التحرر العربي . ذلك ان ضيق القاعدة الاجتماعية
للبرجوازية البيروقراطية الحاكمة يدفعها للاتجاه الى تلمس سند امبريالي
خارجي لحكمها الضعيف المعزول عن الجماهير . ان هذه الحقيقة تفرض على
الطبقة الحاكمة توثيق روابطها بالمصالح الامبريالية ومد الجسور الى اكثر من
دولة امبريالية واحدة ، وهي لذلك طبقة تتسم بطابع الميالة الى المصالح
الامبريالية الاجنبية وتكون اداة قمع بايدي الاحتكارات الامبريالية لضرب
الحركة الوطنية الثورية .



ان البرجوازية البيروقراطية تسعى اولاً لتحقيق مصالحها الطبقية العليا
ألا وهي البقاء في سلطة الدولة ، ذلك ان صرح الدولة هو كل شيء بالنسبة
لها ، وان سياستها الخارجية تقوم على تحقيق هدف واحد بالجوهر
هو إحكام قبضتها على كراسي السلطة بتوفير سند اقتصادي وعسكري
لها من الخارج واتخاذ بعض المواقف التي تظهرها بمظهر «التقدمية والثورية» .

وفي ظروف الوضع العالمي الجديد وما يتسم به من تقلب عظيم في الاوضاع
القائمة وتعاقب سريع للاحداث وبروز تواطؤ وتنافس الدولتين الاعظم
وتدهور المكانة السابقة للامبريالية الاوربية واليابانية ، فان العلاقات الدولية
للحكم القائم تتخذ هي الاخرى طابعاً متقلباً معقداً كثيراً ما ينطوي على
المفارقات والمواقف المتناقضة . وتكتسب هذه القضية اهمية خاصة في الوقت
الراهن ، حيث انتقل مركز ثقل الصراع الامبريالي العالمي الى الشرق
الاوسط بحكم ما يسمى بـ « ازمة الطاقة » واصبح العراق ميدان صراع
اساسي بين الدولتين الاعظم وبين سائر الدول الامبريالية .

لقد ظهر وضع عالمي جديد نتيجة عاملين اساسيين ـ تدهور مكانة
الامبريالية العالمية وخاصة الامبريالية الامريكية ، وصعود قوى التحرر
الوطني والديموقراطية والاشتراكية . ان ملامح هذا الوضع العالمي الجديد هي :
التعاقب المذهل للاحداث وتفكك التحالفات الدولية القديمة وظهور
اصطفاف دولي جديد . فقد اصبح تواطؤ وتنافس الدولتين الامبرياليتين
الاعظم ، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي من اجل اقتسام
مناطق النفوذ في العالم من ابرز مظاهر الوضع العالمي . ولقد حدد هذه
العلاقة « الفريدة من نوعها » بين الدولتين الاعظم ، وزير الخارجية الامريكي

... الصحفي بتاريخ (٢٥/١٠/٩٧٣) بهذه الكلمات :

« النفط والاتحاد السوفياتي على علاقة فريدة من نوعها ،

... في نفس الوقت خصمان وشريكان في صيانة السلام . »

... والنفع فان الشعوب هي التي تدفع ثمن هذا «السلام» الذي تريده الدولتان الاعظم.

... جرى تواطؤ الدولتين المذكورتين في فرض المؤامرة الامبريالية

... شعب فلسطين من حقوقه المشروعة .

... رعاية الدولتين عقد ما يسمى بـ « مؤتمر السلام » ، وتجري كذلك

... على حساب الدول الاوربية وبقية مناطق العالم . بيد ان التنافس

... الامبريالي والصراع يظل هو الطابع الملازم للعلاقة بين الدولتين الاعظم من

... اجل الاستحواذ على اكبر مناطق النفوذ. فتحت شعار «الوفاق» بين الدولتين

... الاعظم دعت التحريفية السوفياتية الى انتهاج الطريق السلمي البرلماني الى

... نظمت الامبريالية الامريكية انقلاباً فاشياً عميلا ضد

... الوحدة الشعبية في تشيلي . ان هذه التجربة اوضحت للشعب التشيلي

... العالم المضطهد ، ان لا طريق غير الكفاح الشعبي المسلح

... الشعوب ... الصالة والفاشية والرجعية، كما بينت زيف النظريات التحريفية

... السلمي»، ان حزبنا اذ يعرب عن تضامنه وتأييده للكفاح المسلح

... الذي اعلنه الشعب التشيلي للإطاحة بالحكم الفاشي العميل ، يستنكر

... الأبادة والقمع التي تتعرض لها القوى الوطنية والثورية في تشيلي

... الكلام مؤخراً حول ما يسمى بـ « ازمة الطاقة» ان هذه الازمة

... جوانب الافتعال بها من قبل الاحتكارات العالمية لتحقيق الارباح

... الضخمة ، ورغم محاولة الامبريالية الامريكية اسعاف الامبريالية الاوربية



... اليابانية ... المفروضة على النفط العربي ، فأنها تظل بعد ذلك ازمة

... حقيقية تمثل جانباً مهماً من ازمة الرأسمالية العالمية، وانها تتمثل في صراع الدول

... امبريالية ، خاصة الدولتين الاعظم، من اجل السيطرة على مصادر النفط .

ان البلدان الرأسمالية الاوربية الغربية تستورد نحو (٨٠٪) من حاجياتها

... النفطية من الشرق الاوسط وكذلك المال بالنسبة لليابان، في حين كانت الولايات

... المتحدة تعتمد اساساً على مصادرها النفطية الداخلية. ومع جفاف الآبار

... الامريكية وزيادة الاستهلاك، فأن الولايات المتحدة اصبحت مضطرة لإستيراد

... نسبة متزايدة من وقودها من الخارج وخاصة من المنطقة العربية ،وهذا ما

... يعد من التكالب للسيطرة على منابع النفط والتهديد باحتلالها عسكرياً .

وبالنظر لكون الصناعة الرأسمالية تعتمد اساساً على النفط المستورد ،

ولكون النفط يجهز نحو نصف الارباح الامبريالية للدول الاوربية الغربية

والولايات المتحدة الامريكية، فان قضية النفط وما يسمى بـ « ازمة الطاقة »

... سوف تبقى كقضية كبرى في السياسة الامريكية

... العربية ومنها العراق ، مسرحاً للصراع الامبريالي العنيف بحكم احتوائها على نحو

... ثلثي الاحتياطي النفطي المعروف في العالم .

ومن جهة اخرى فقد احرزت الحركة الثورية التحررية انتصارات

عظيمة . فقد سجلت شعوب فيتنام وكمبوديا ولاوس انتصارات كبرى واجبرت

القوات الغازية الامريكية على الرحيل ، ان نضالها سوف يكلل بالنصر

التام بكل تأكيد .

وقد حققت جمهورية الصين الشعبية ، الحصن الحصين لقوى التحرر

والديموقراطية والاشتراكية في العالم ، نجاحات باهرة في كسر الحصار

الامبريالية واحتلت مقعدها في الهيئات الدولية، وانهت احتكار الدولتين الاعظم للاسلحة النووية والصاروخية . وقد جاء انعقاد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الصيني نصراً جديداً للثورة الاشتراكية واسهاماً كبيراً في النضال ضد التحريفية، واننا لعلى ثقة من ان النتائج التي تمخض عنها المؤتمر من انتصار الخط الماركسي - اللينيني للحزب الشيوعي الصيني بقيادة زعيمه العظيم الرفيق ماوتسي تونغ سوف تدفع الى امام بالتحولات الثورية الاشتراكية في الصين وتعزز من انتصال ضد التحريفية المعاصرة على نطاق العالم.

وقد احرزت جمهورية البانيا الشعبية انتصارات لامعة في البناء الاشتراكي في الصناعة والزراعة وجميع ميادين الاقتصاد الوطني ، وارساء الثقافة الاشتراكية .

ولقد سار الشعب الالباني بثبات في الطريق الاشتراكي الماركسي اللينيني، رغم الظروف الصعبة التي تحيط به ، ودحر الضغوط والدسائس التحريفية وقاوم جميع مظاهر الفكر البرجوازي وحقق نجاحات كبيرة بقيادة حزب العمل الالباني وقائده الفذ الرفيق انور خوجه .

ولقد تطورت الحركات الثورية والاحزاب والمنظمات الماركسية - اللينينية في جميع القارات وسجلت قوى التحرر الوطني انتصارات باهرة جديدة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، ويتقدم الكفاح التحرري المسلح مناطق كثيرة منها بخطى ثابتة .

وبسبب من تقدم قوى التحرر الوطني والديموقراطية و الاشتراكية وتعمق ازمة الرأسمالية العالمية وأفول الامبريالية فقد غدت الثورة التيار الغالب في العالم .



## (٧) المؤامرة الأمبريالية على الأمة العربية :

لقد برزت المنطقة العربية في الآونة الاخيرة باعتبارها الميدان الاول للصراع الامبريالي بين الدولتين الاعظم وسائر الدول الامبريالية، ويتركز التكالب الامبريالي الرجعي بشكل خاص على منطقة الخليج بحكم احتوائها على نحو ثلثي احتياطي النفط في العالم. ويأتي هذا التطور في اعقاب هزيمة العدوان الامريكي على شعوب الهند الصينية وانحسار القوات الامريكية الى الداخل . وكذلك في اثر الصعوبات والمساومات الجارية لاقتسام مناطق النفوذ في القارة الاوربية باسم « الامن الاوربي » . ولا شك بان ظهور المقاومة الوطنية الفلسطينية وتقدم الكفاح التحرري المسلح في الخليج بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج ، وصمود جمهورية اليمن الديموقراطية واحتدام النضال الوطني والطبقي في عدد من البلدان العربية الأخرى، كانت عوامل دفعت بالقوى الامبريالية لأحكام سيطرتها على المنطقة وحبك المؤامرات الدولية لضرب قوى التحرر الوطني والديموقراطية. وقد استهلت حرب تشرين الاخيرة لتنفيذ مؤامرة امبريالية كبرى بتواطؤ من الدولتين الاعظم وخيانة الحكومات المتخاذلة، لفرض الهزيمة على الأمة العربية وحرمان شعب فلسطين من حقه في وطنه المحتل وتصفية المقاومة الوطنية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني في عموم المنطقة .

ان الامبريالية الامريكية ماتزال الخطر الرئيسي في عموم المنطقة العربية باعتبارها القوة الامبريالية المهيمنة على ثروات المنطقة النفطية والتي ماتزال تسعى لتوسيع وتدعيم نفوذها استناداً الى ركائزها الاساسية الثلاث في الشرق الاوسط - الكيان الصهيوني والرجعية الايرانية والحكم السعودي العميل

فقد اصبح الكيان الصهيوني القاعدة الاساسية لتوسع الامبريالي لضرب كل اتجاه تحرري وطني في المنطقة العربية ، في حين اوكل للرجعية الايرانية دور كلب حراسة على المصالح الامبريالية في الخليج العربي، وهي اليوم تتدخل علناً لضرب الثورة في عمان والخليج عسكرياً ، وتتعدى على سيادة العراق دون مقاومة من الحكم القائم . اما الرجعية السعودية التي تستحوذ على اكبر احتياطي معروف في العالم ويخطط لها لتسد ثلث صادرات النفط في العالم، فقد غدت الممول الاكبر للعمالة والاستسلام في المنطقة العربية . ان مواردها المالية الهائلة اصبحت واسطة فعالة لدفع وارشاء الحكومات المتخاذلة للسير في ركاب السياسة الامبريالية الامريكية . لقد رسم للرجعية السعودية الصمود لمركز الصدارة بين الحكومات الرجعية والمتخاذلة ، ويرشح بعض العملاء السعوديين المعروفين لأدوار سياسية كبيرة في المنطقة .

لقد تعرض الحكم الليبي الذي طالب بمواجهة مع الكيان الصهيوني، وانتقد علناً اتجاهات التخاذل والاستسلام الى العزلة واصبح في وضع حرج بعد تدهور الاتحاد الثلاثي وفشل مساعيه لفرض الوحدة الاندماجية مع مصر .

ولقد بذلت الامبريالية الاشتراكية السوفياتية جهداً كبيراً لترسيخ موقع قدمها في المنطقة العربية عموماً ، وتواطأت مع الامبريالية الامريكية لفرض الأستسلام على الأمة العربية سياسياً وراء اقتسام مناطق النفوذ .

وكما هو معروف فأن حكومة السادات شرعت بالتوجه نحو الإمبريالية الامريكية وعميلتها الرجعية السعودية أملاً في ايجاد مخرج من ازمتها المستحكمة ، و « حل » - وان كان استسلامياً - يتيح لها فتح قناة السويس والتفرغ لترسيخ حكمها المتداعي ولضرب الحركة الشعبية المتصاعدة



ولقد أتخذت حرب تشرين كستار لتنفيذ « الحل السلمي » الذي سبق وان طرح بإسم مشروع روجرز، وقد جرى هذا بتوجيه واسهام الدبلوماسية الأمريكية، الامر الذي أدى الى ترسم النفوذ الامريكي في مصر وانسحاب النفوذ السوفياتي فيها، وظهور محور جديد يشمل انظمة الحكم في السعودية ومصر والاردن وسائر الحكومات السائرة في ركاب الأمبريالية الامريكية .

ولقد دفع هذا التطور الجديد الى مضاعفة المؤامرات الامبريالية السوفياتية لتعزيز نفوذها المتداعي في المنطقة العربية ولتوسيع موقع قدمها - غير المضمون - في العراق .

ومع ذلك فان الصراع بين الدولتين الاعظم وسائر الدول الامبريالية لاينفي التواطؤ بينهما من اجل اقتسام مناطق النفوذ ، فالدول الامبريالية تتنافس من اجل احراز اكبر منطقة نفوذ لكل منهما ، في حين تتفق جميعاً ضد نضال الشعوب من اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي .

ومعلوم ان مؤامرة امبريالية كبرى تنفذ اليوم تحت واجهة «مؤتمر السلام» بتواطؤ بين الدولتين الاعظم من اجل تثبيت الكيان الصهيوني واكسابه صفة «الشرعية» ومن اجل تصفية حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية . ان هدف هذه المؤامرة هو تجزئة النضال الوطني العربي، باخراج الحكومات المتخاذلة واحدة تلو الاخرى من الصف الوطني عن طريق تسويات مشبوهة وضغوط ورشوات، ومن ثم الانفراد بالمقاومة الفلسطينية لتصفيتها وضرب حركة التحرر الوطني عامة، لتأمين الدولار لإستمرار نهب الثروات النفطية العربية واقتسام مناطق النفوذ بين الدول الأمبريالية .

ولقد كانت القضية الفلسطينية ولما تزل الجبهة الامامية لصدام قوى

الامبريالية والصهيونية والرجعية بحركة التحرر الوطني العربية. لذلك فان الامبريالية، بعد ان نفذت هجمتها الاولى في ايلول ١٩٧٠ في طل مشروع روجرز، تضع اليوم في مقدمة مخططاتها تصفية حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية، سواءاً عن طريق الضغوط لجرها الى موائد التسوية الأستسلامية، او عن طريق التصفية الدموية.

وفي هذه الظروف العصيبة، وبعد ان اعلنت الحكومات المتخاذلة عن خيانتها وسيرها علناً في مخطط الامبريالية الامريكية وتحت تراطؤ الدولتين الاعظم، يتعين على القوى الوطنية والتقدمية وجميع القوى المعادية للامبريالية والصهيونية والرجعية توحيد صفوفها والنضال **بجبهة تحررية عربية** ترفض الحلول الاستسلامية وتساند المقاومة الفلسطينية، وتكافح من اجل التحرر الوطني والديموقراطية، وتربط بين النضال التحرري العربي في جميع الساحات وخاصة في فلسطين والخليج العربي، وتعمل من اجل ايقاف القمع الدموي الفاشي الذي تتعرض له القوى التقدمية في عموم المنطقة العربية، وتسعى لأنهاض الجماهير الشعبية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية.

ان ظروفاً جديدة تظهر امام النضال الوطني التحرري. فالحكومات البرجوازية البيروقراطية التي كانت سابقاً تتغنى بأسم معاداة الامبريالية والوحدة القومية وتتاجر بقضية تحرير شعب فلسطين، تجلس اليوم، أمام مشهد من الشعوب على مائدة واحدة مع المحتلين الصهاينة لمتباحث حول شروط الاعتراف بالكيان الصهيوني واغتصابه لفلسطين.

واذا كانت حرب حزيران قد اظهرت عجز البرجوازية البيروقراطية



وتخاذلها وفساد انظمتها الحاكمة، فأن حرب تشرين قد اظهرت خياتها واستسلامها المشين امام الاعداء، رغم القدرات القتالية التي اظهرها الجنود المصري، ورغم انكشاف هزالة القوة العسكرية الصهيونية. ولهذه الاسباب فان حركة التحرر العربي اصبحت ازاء **مرحلة جديدة** من تطورها، لم يعد فيها عسيراً على الجماهير الشعبية ادراك حقائق اساسية في تقرير مصير حركة التحرر الوطني. ذلك ان البرجواريات العربية غير قادرة على الاضطلاع بقيادة معركة التحرر الوطني والوحدة القومية. وإن الطبقة العاملة هي وحدها القوة التاريخية المعول عليها لقيادة معركة المصير. لذلك فأن قيام حكومات ديموقراطية شعبية بقيادة الطبقة العاملة هو الشرط الاساسي لإنجاز التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة القومية. كما ان فكرة الحرب الشعبية اخذت تتعمق بين الجماهير باعتبارها شكل النضال الأجدى لمقارعة قوى الأمبريالية والصهيونية، بدلاً من الأعتماد على الاسلحة المتقدمة التي تتحكم بها الدول الامبريالية والتحريفية المتآمرة على الامة العربية. ولقد ظهر ايضاً ان النفط يمكن ان يكون سلاحاً فعالاً في معركة التحرير فيما لو أستعمل في صالح الشعوب، و هذا يقتضي تأميم جميع احتكارات النفط الاجنبية ولاسيما الامريكية، ووضع عائدات النفط في خدمة المعركة الوطنية. ولكن الذي حدث هو استعمال النفط لصالح الاحتكارات الامريكية ولألحاق اكبر الاضرار بمنافسي الامبريالية الامريكية وتحقيق ارباحاً مضاعفة للشركات النفطية العالمية. فلقد تحسن الدولار الامريكي في حين اصيبت الامبريالية اليابانية وكذلك الدول الامبريالية الاوربية الغربية بنكسة اقتصادية كبرى.

ومعلوم ان السلطة القائمة في العراق اتخذت جملة من الاجراءات لدعم

المجهود الحربي فارسلت بعضاً من قطعات الجيش العراقي الى الجبهة السورية وانبت - حصص الشركات الامريكية والهولندية في شركة نفط البصرة ، وكذلك حصة كولبنكيان ، ودعت الى سحب الارصدة العربية من مصارف الدول الامبريالية، وتأميم المصالح الامريكية في المنطقة العربية ، ورفضت الانخراط في الحلول الاستسلامية ، وشجبت قرار وقف اطلاق النار وادانت مايسمى بـ «مؤتمر السلام» . ان هذه الاجراءات والمواقف قد جاءت لصالح معركة التحرر العربي بغض النظر عن الدوافع من وراءها .

بيد ان السلطة اذ اتخذت هذه المواقف وتلك الاجراءات ، فانها ما زالت تلتزم الصمت عن دور الامبريالية السوفياتية واشتراكها مع الامبريالية الامريكية في رسم وتنفيذ المؤامرة الامبريالية لتثبيت الكيان الصهيوني وحرمان الشعب الفلسطيني من وطنه وتصفية المقاومة الوطنية الفلسطينية وضرب حركة التحرر الوطني في المنطقة العربية ، تحت ستار « الحل السلمي » وما يسمى بـ « مؤتمر السلام» . كما انها ما انفكت عن انتهاج سياسة مد الجسور للقوى الامبريالية والعمالة والرجعية .

## (٨) تطور حزبنا وتجاوزه للأنتكاسة :

### أيها الرفاق :

لقد كانت انتفاضة التطهير في ١٧ ايلول ١٩٦٧ حدثاً تاريخياً في حياة حزبنا الشيوعي العراقي ، فقد اطلع بالقيادة التحريفية الانتهازية ، وأعيد الى حزبنا وجهته الثورية الماركسية-اللينينية التي رسمها وناضل من اجلها الرعيل الاول من الشيوعيين العراقيين وعلى رأسهم الرفيق الخالد



يوسف سلمان (فهد) . ولقد تعزز دور القواعد الحزبية في تقرير سياسة الحزب والاشراف على سلوكه السياسي وخطه الثوري، وترسخت الديموقراطية الحزبية التي طالما انتهكت في حياة الحزب منذ سنين طويلة .

وقد اعقب انتفاضة التطهير نهوض كبير في النضال الجماهيري واتسعت منظمات الحزب وبدت بشائر الامل واضحة على وجوه الكادحين . فتصاعد نضال العمال وكان الاضراب الطلابي عام ١٩٦٧ فاتحة وضع جديد في الحركة الجماهيرية، ثم جاءت انتفاضة الأهوار - رغم تعثرها - لتطلق موجة عارمة من الاستبشار بين صفوف العمال والفلاحين والطلبة والمثقفين، وقد ساد العراق جو ينذر بانفجار شعبي عظيم، مما دفع الامبريالية والرجعية للتعجيل بتسليم مقاليد السلطة للزمرة الفاشية في ١٧ تموز ١٩٦٨ بعد اسابيع من انتفاضة الاهوار .

بيد ان حزبنا تعرض لانتكاسة كبرى جديدة في شباط ١٩٦٩ ، حيث هاجمت عناصر الكوادر القيادية بيد الفاشية، واعتقل المئات من الشيوعيين وقدم عشرات الشهداء الاماجد ارواحهم دفاعاً عن شرف الحزب وقراريين لقضية الحرية . لكن راية الشيوعية لم تنتكس ولن تنتكس ابداً، فلقد نهض اعضاء الحزب وكوادره الثورية الذين افلتوا من قبضة الاعداء، وبذلوا كل شيء من اجل بناء الحزب ومواصلة المسيرة الثورية بثقة لاتتزعزع بالشعب ، غير عابئين بالصعاب وغير هيابين للتضحيات الجسام .

ولقد خاض حزبنا نضالاً عنيفاً متواصلاً على جبهتين ، فقد تصدى للفاشية وكشف اباطيلها لتظليل الجماهير وعرى روابطها بالمصالح الامبريالية النفطية ، مقدماً قوافل جديدة من الشهداء الاماجد . كما كافح

ضد بقايا النهج التحريفي اليميني داخل صفوف الحزب وضد النزعات « اليسارية » الصبيانية والفوضوية، وتصدى بحزم لدسائس الفاشية وعناصرها المندسة، كما حارب حزبنا سلسلة من التيارات الانتهازية التي انتعشت في اجواء الانتكاسة والبلبلة الفكرية ،وهزمها جميعاً وخرج من هذا النضال الطويل مرفوع الرأس واضح السياسة والاهداف . ان انعقاد كونفرس حزبنا هذا يسجل بفخر حقيقة اجتيازه الانتكاسة بنجاح .

لقد تدارس حزبنا الاسباب التي ادت الى تلك الأنتكاسة المريرة ، لتلخيص الخبر منها واستخلاص العبر والدروس، فقادتنا دراستنا الطويلة الى تلمس بعض النواقص الاساسية التي رافقت انتفاضة التطهير والتي كان لها الدور الأول في تعثر مسيرة الحزب . فبالرغم من ان حزبنا اطاح بالقيادة التحريفية في ١٧ ايلول ١٩٦٧، الا ان بعض العناصر التحريفية الوصولية المتخفية قد استطاعت ركوب الموجة الثورية وتسلمت المراكز القيادية في الحزب ، مستفيدة من قلة خبرة كوادره ومن ظروف النضال السري لتتستر على مراميها الانتهازية . ولقد عملت هذه العناصر على اعاقة تقدم الحزب وسعت بكل الوسائل لحرفه عن الخط الثوري الماركسي — اللينيني. وفي حين رفعت الشعارات العنانة فأنها ظلت على مسلكها اليميني الانتهازي . وعندما اصطدمت بمقاومة قواعد الحزب وكوادره الثورية فأنها لجأت الى الصراعات التكتلية والاساليب غير المبدأية وحبك الدسائس على الحزب ، ثم خرقت قرارات الحزب بضرورة اتخاذ اجراءات الصيانة وانسحاب الكوادر المتقدمة الى الريف . واخيراً فأن غالبية هذه العناصر قد سقطت بيد العدو كلقمة سهلة، وسرعان ما كشفوا عن وجوههم الحقيقية، واصبحوا عملاء مأجورين يجيرون المقالات التافهة في مدح الحكم الفاشي .



ولقد اتضح ايضاً بان القيادة المنهارة السابقة كانت قد فتحت ابواب الحزب على مصراعيها للوصوليين والمغامرين والعناصر البعيدة عن الشيوعية جاعلة الحزب عرضة للاهواء والبلبلة الفكرية والهوس السياسي والتفكك التنظيمي وتضارب الاتجاهات المتناقضة . وقد كانت هذه الأوضاع من الاسباب الاساسية لاضعاف وحدة الحزب الفكرية والتنظيمية وشل قدراته النضالية الكبيرة ومنعه من التحرك الصحيح وبالتالي تعرضه لهجوم الفاشية الوحشي في شباط ١٩٦٩، بعد ان مهدت لذلك بالاعتقالات الواسعة والهجوم على عمال الزيوت النباتية والحركة الطلابية .

وقد شخص حزبنا منذ الاجتماع الموسع في اواخر آب ١٩٦٩ خطر التحريفية المعاصرة باعتبارها الخطر الرئيسي على الحزب والحركة الشيوعية العالمية ، واتخذ قراراً هاماً بتشخيص مركزها العالمي — القيادة السوفيتية المرتدة ، وقد خاض حزبنا نضالاً فكرياً متواصلا ضد التحريفية المعاصرة والامبريالية الأشتراكية ، وكافح من اجل تثقيف القواعد والكوادر الحزبية باخطارها على مسيرة الثورة، ومسؤوليتها عن الانتكاسات المتلاحقة التي حلت بحزبنا منذ عام ١٩٥٩ . وقد احرز هذا النضال تقدماً كبيراً وظهرت بعض نتائجه الايجابية في ترسيخ كيان الحزب وتوسع منظماته ، الا اننا لا نستطيع القول ان هذا النضال قد اكتمل او اخذ مداه المطلوب ، لذلك يتعين على حزبنا مواصلة العمل دون انقطاع او توقف .

وعن جانب آخر كافح حزبنا شكلا آخر للنزعة التحريفية إتخذت صورة التطرف « اليساري » الصبياني والفوضوية والاستخفاف بدور الجماهير في صنع التأريخ والقيام بالثورة . وقد ظهرت كدعوة تقول

بان التاريخ لاتصنعه الجماهير الشعبية بل هو من صنع الافراد والنخبة الصغيرة ، ولذلك دعت للاعتماد على الزمر الصغيرة المعزولة عن الجماهير والتحلل من الضبط الحزبي والتقليل من اهمية التنظيم وانتهاج اسلوب التكتل واحلال الالفاظ الطنانة محل العمل المثابر الجاد . ان هذه النزعة تعكس ذهنية البورجوازية الصغيرة التي تتسم بالتناوب بين «الثورية» والانغماس في اليأس والقنوط ، وهي رغم ظاهرها « اليساري » المتطرف فانها لن تؤدي بالنتيجة الا الى تجريد الشعب من اسلحته السياسية والحاق الضرر بقضيته . وهي لذلك تصب في النهاية في التيار التحريفي المعاصر .

ومعروف ان النزعة الانتهازية قد ظهرت في ظروف تاريخية وعالمية معينة ، وكرد فعل خاطيء ضد التحريفية اليمينية التي اوادت تصفية حزب الطبقة العاملة وربطه بعجلة الحكومات البناشية والرجعية . غير ان النزعة الفوضوية ليست الا اتجاهاً مكملة للتحريفية الذيلية . فلقد اشار لينين الى هذه الحقيقة وحذر الحركة الثورية منها حيث قال :

« كثيراً ما كانت الفوضوية نوعاً من العقاب على الذنوب الانتهازية في حركة العمال ، وكلا هذين المسخين مكمل لبعضهما » .

ولقد ألحقت النزعات الانتهازية « اليسارية » والفوضوية اضراراً كبيرة بحزبنا ، وكثيراً ما كانت جسراً لتسرب المندسين ومحاولات الاعداء لضرب الحزب والحركة الثورية . بيد ان الخسائر التي تعرض لها ومحاولات الفاشية لدس السم عن طريق الجواسيس والتخريب وارساء الطرود الملغمة كان لها ايضاً دوراً واضحاً في تثقيف الرفاق المخطئين ، وقدمت لهم دروساً ملموسة عن نتائج الانتهازية الفوضوية كما علمتهم النكسات السابقة مخاطر



التحريفية اليمينية .

ولقد كافح الحزب دون كلل لتثقيف الرفاق المخطئين ، وطهر صفوفه من العناصر المغامرة والوصولية والفوضوية التي رفضت باصرار التعلم من التجارب والمحن ، كما تصدى بحزم للمندسين والأعداء . ونتيجة لهذا الصراع الفكري الطويل ضد الانتهازية بمختلف اشكالها والوانها ، فقد اصبح حزبنا اكثر وعياً واشد تمرساً في النضال واقوى تماسكاً ووحدة .

بيد اننا يجب ان لانغفل ولو لحظة واحدة ضرورة توعية مجموع الحزب بمخاطر الانحرافات اليمينية و«اليسارية» عن الخط الماركسي - اللينيني ، وأهمية التمسك بالمركزية الديموقراطية وبقواعد الضبط الحديدي والطاعة الواعية .

ان التجارب الماضية قد علمتنا ضرورة الالتزام الصارم بمبادىء اللينينية في التنظيم وتقوية المركزية في الحزب وارسائها على اساس من الديموقراطية والاهتمام بدور القواعد الحزبية في رسم سياسة الحزب والمراقبة على تنفيذ خطه السياسي وسلوك هيئاته القيادية . وانطلاقاً من هذا ثبت حزبنا في نظامه الداخلي الجديد مبدأ المراقبة المتبادلة بين قواعد الحزب وقيادته وبين الحزب وجماهير الشعب .

ومن اجل تطوير عمل حزبنا واعداده ليكون قادراً على انجاز مهامه الثورية بنجاح فان علينا ان نكافح الجهل بالماركسية - اللينينية والمغامرة في السياسة والانعزالية في النشاط الجماهيري والبيروقراطية والليبرالية في التنظيم . كما علينا التمسك بالاممية البروليتارية ومحاربة شوفينية الامة الكبرى ونزعة الانغلاق القومي . وان على حزبنا ان ينطلق في مواقفه الاممية من الاستقلال والاعتماد على النفس .

وان دراستنا لمسيرة حزبنا الزاخرة ، اظهرت لنا حقيقة لايسمح اغفالها ، وهي انه كثيراً ما كان الجهل بالماركسية ـ اللينينية مركباً ... لظهور الاتجاهات الانتهازية والتحريفية . لذلك اولت القيادة المركزية اهتماماً خاصاً لمهمة رفع المستوى الفكري والسياسي للحزب ، غير ان هذه المهمة لايمكن انجازها الا باسهام جميع الرفاق وبذل جهودهم الذاتية اضافة الى عمل هيئات الحزب القيادية . وتحقيقاً لهذه الغاية الهامة فقد سعت القيادة المركزية بمشاركة عدد كبير من كوادر الحزب من اجل اكمال دراسة أولية حول تاريخ حزبنا احتفالاً بالذكرى الاربعين لميلاد حزبنا التي تمر هذا العام ، ومن اجل تلخيص خبرة حزبنا الغنية بالعبر والدروس ولتعريف الجيل الجديد من الشيوعيين عليها .

وأعدت عدة كراسات حول المشاكل الاساسية التي تواجه الحركة الثورية ، وقد نشر منها كراس «الحزب الشيوعي العراقي والتحريفية المعاصرة» وآخر حول «استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح» و«الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الفلسطينية» . ولقد اعيدت صياغة هذه الكراسات وأعدت غيرها ايضاً ، ومنها كراس حول القضية الكردية في العراق في ضوء النقاش الواسع الذي جرى داخل صفوف الحزب وفي هيئاته المختلفة وأملنا وطيد بنشر هذه الدراسات تباعاً بعد مناقشتها من قبل كونفرنس حزبنا الثالث واقرارها بشكلها النهائي . كما اعيدت صياغة برنامج الحزب ونظامه الداخلي الجديد في ضوء تجربة الحزب ، لتكون تلخيصاً واضحاً لأهداف الحزب ومبادئه التنظيمية . كما نوصي بان تهتم القيادة المركزية الجديدة للحزب باصدار النشرات التثقيفية والنظرية .



وان عليه أيضا ان يولي اهتماماً كبيراً لمهمة التثقيف الماركسي ـ اللينيني في المستقبل ، وان يعتبر ذلك من واجباته الآنية الكبرى .

## أيها الرفاق :

لقد كتب الرفيق الشهيد حسين محمد الشبيبي (صادم) في مقدمة مؤلف الرفيق الخالد ( فهد ) « حزب شيوعي لا اشتراكية ديموقراطية» يقول :

« إن قضيتنا الوطنية والديموقراطية التي تريد حلها وانجازها تتوقف بالدرجة الاولى على وجود حزبنا الشيوعي قوياً محكم التنظيم سليم النظرية وعلى تهيئته ليكون قائد نضال شعبنا في هذه المرحلة من حياتنا . »

**إننا نرى ان المهمة الأساسية التي تواجه حزبنا في المرحلة الراهنة هي اعادة بناء حزبنا وتعزيز تنظيماته ورفع مستواه الفكري والسياسي وزيادة قدرته النضالية وتوليق صلاته بأوسع الجماهير الشعبية .**

ذلك ان مستقبل النضال مشرق ، وتطور الأحداث يقود حتماً الى نهوض الجماهير الشعبية للنضال من اجل حقوقها السياسية والمعاشية وتوحيد القوى الوطنية بجبهة وطنية تقدمية للنضال ضد الامبريالية والفاشية والرجعية .

وإن مهمتنا الاساسية هي اعداد حزبنا ليكون قادراً على تعبئة الجماهير وتنظيمها وقيادتها في الكفاح من اجل التحرر الوطني والديموقراطية، لإنهاء التحكم الفاشي واقامة حكم التحالف وطني ديموقراطي يحقق الحكم الذاتي لكردستان العراق ويمهد الطريق لأقامة جمهورية ديموقراطية شعبية بقيادة الطبقة العاملة.

لنتجه إذن بكل قوانا وبعزيمة لاتعرف الكلل من أجل تحقيق هذا الهدف العظيم !

**عاش حزبنا الشيوعي العراقي !**

**عاشت الماركسية - اللينينية !**

**عاشت الأممية البروليتارية !**

( الثمن : ١٠٠ فلساً )